

Distr.: General
21 January 2011
Arabic
Original: English



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

الدورة الثانية

٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

التقدم المحرز حتى الآن والثغرات المتبقية في تنفيذ
نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية
المستدامة، وتحليل المواضيع المطروحة في المؤتمر

تقرير تجميعي عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن هدف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومواضيعه

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

قدّمت، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، نسخة أولية غير محررة من التقرير التجميعي إلى الاجتماع الأول المعقود بين الدورات للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد خضع هذا التقرير للتحريير والتنقيح لتضمينه المدخلات والآراء الإضافية الواردة من المشاركين في ذلك الاجتماع بشأن هدف المؤتمر ومواضيعه، وهو مُقدم إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية لزيادة النظر فيه ومناقشته في إطار عملية التحضير للمؤتمر.

* A/CONF.216/PC/6



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الالتزام السياسي المتجدد بتحقيق التنمية المستدامة
١٠	ثالثا - تقييم التقدم المحرز والفجوات المتبقية في التنفيذ
٢٠	رابعا - مواجهة التحديات الجديدة والناشئة
٢٥	خامسا - الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر
٣٢	سادسا - الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة
٤٢	سابعا - آفاق المستقبل

أولا - مقدمة

- ١ - قررت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في اجتماعها المعقود في أيار/مايو ٢٠١٠، أن "تسعى إلى الحصول على معلومات ومدخلات ومساهمات، بطرق عدة من بينها الاستبيانات الموجهة إلى الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن تجاربها بما في ذلك عوامل النجاح والتحديات والمخاطر فيما يتعلق بالغرض من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومواضيعه". ونظرت اللجنة التحضيرية في نسخة أولية غير محررة من التقرير التجميعي أثناء اجتماعها المعقود بين الدورات في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.
- ٢ - وكانت اللجنة قد تلقت بحلول ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ما مجموعه ١٠٨ ردود على الاستبيان. ومن أصل الردود الواردة من الدول الأعضاء ومجموعها ٤٩ ردا، ورد ٢٤ ردا من بلدان متقدمة النمو، بما فيها تقرير واحد مشترك مقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، و ٢٥ ردا من بلدان نامية أو بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتلقت اللجنة أيضا ردودا من ٣٢ من المنظمات أو الشبكات الموحدة التابعة للمجموعات الرئيسية، و ٢٧ ردا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وجميع الردود متاحة في الموقع الشبكي للمؤتمر^(١).
- ٣ - ويتوخى هذا التقرير تجميع النقاط الرئيسية بطريقة موضوعية ومتوازنة ومتسقة استنادا إلى الردود الواردة على الاستبيان وغيرها من البيانات، حسب الاقتضاء^(٢).

ثانيا - الالتزام السياسي المتجدد بتحقيق التنمية المستدامة

ألف - التجارب

- ٤ - يعدّ "امتلاك زمام المبادرة" على مستوى رفيع فيما يتعلق ببرنامج التنمية المستدامة والأخذ بالشفافية في تبادل المعلومات وصنع القرارات من العوامل الحاسمة الأهمية تعزز الالتزام السياسي بتحقيق التنمية المستدامة.

(١) www.uncsd2012.org.

(٢) نظرا لحدودية عدد الردود الواردة من البلدان النامية، بذلت جهود لاستعراض البيانات التي أدلت بها تلك البلدان أمام اللجنة الثانية خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وأثناء اجتماع اللجنة التحضيرية الأول المعقود بين الدورات.

- ٥ - ولعل أفضل ما يقاس به الالتزام السياسي هو وضع التشريعات والسياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ذلك أن عوامل مثل اعتمادات الميزانية وتطوير المؤسسات ومشاركة أصحاب المصلحة هي مؤشرات قوية على ترجمة الالتزام السياسي إلى واقع عملي.
- ٦ - والمؤشرات الكمية (من قبيل اعتمادات الميزانية والدعم المالي) يمكن أن تكون فعالة، لكن قياسها لا يكون دائما أمرا هينا. أما المؤشرات النوعية (مثل الإصلاحات الجديدة في مجال السياسات، واهتمام الرأي العام، ووسائل الإعلام) فإنها، لدى تطبيقها على الأولويات الرئيسية للتنمية المستدامة، تيسر تقييم إطار الاستدامة، مما يلقي الضوء على أوجه التضارب والمفاضلات^(٣). وآليات الرصد والتقييم والإبلاغ نصيبها من الأهمية أيضا. وتظل المؤشرات الاقتصادية ذات أهمية، بينما لا تقل عنها قيمة مؤشرات أخرى أيضا، مثل المساواة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة أصحاب المصلحة والمؤشرات الشاملة (مثل دليل التنمية البشرية)^(٤).
- ٧ - وقد ألقى العديد من المجموعات الرئيسية الضوء على المؤشرات التي تبين ما إذا كانت الحكومات قد رسّخت نهج مشاركة المجتمع المدني وإشراكه، وشفافية الالتزامات السياسية، وما إذا كانت الالتزامات السابقة قد وجدت طريقها إلى التنفيذ. وحظي بمركز الصدارة أيضا احترام حقوق الإنسان، مثلا من خلال اعتماد صك كإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية^(٥). وارتأت بعض المجموعات الرئيسية أن اهتمام وسائل الإعلام لا يُعتبر مؤشرا يمكن التعويل عليه بالنظر إلى طابعها المتقلب وعدم تحليها بالموضوعية^(٦) مع أن دورها في إذكاء الوعي العام قد حظي بالاعتراف باعتباره دورا هاما.
- ٨ - وأعطت مؤسسات الأمم المتحدة في معظمها الأولوية للمؤشرات الخاصة بقياس مستوى السلام والأمن وحقوق الإنسان والحوكمة والإدارة في المجال السياسي والحوكمة الاقتصادية وحوكمة الشركات وتنمية القطاع الخاص. وارتأت أيضا أن التصديق على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وما إذا كان إطار التنمية المستدامة يراعي المتطلبات اللازمة لتحقيق تنمية شاملة وكلية ومتوازنة ومتكاملة، هي أمور مهمة.
- ٩ - وأفادت الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة عموما بأن التزامها بتحقيق التنمية المستدامة قد تعزز على مدى السنوات العشرين الماضية، على الصعيدين

(٣) الرد المشترك الوارد من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

(٤) إكوادور.

(٥) أهم المنظمات التابعة للمجموعة الرئيسية النسائية.

(٦) الاتحاد الدولي للنقابات العمالية، مصادر أخرى.

الوطني والدولي كليهما. فقد اعتُمدت اتفاقيات دولية وإقليمية جديدة في ميدان البيئة، حيث تم إبرام نحو ٥٠٠ من الاتفاقيات والصكوك الدولية منذ عام ١٩٩٢ لما حظي مفهوم التنمية المستدامة بالاعتراف الرسمي، وأدرج في صميم جدول أعمال مؤتمر ريو^(٧). ويجسد هذا التوسع تنامي الوعي بأهمية قضايا التنمية المستدامة وطابعها الملح^(٨). بيد أن الالتزام السياسي ينبغي ألا يُقاس فقط بعدد الاتفاقيات والإعلانات المعتمدة منذ عام ١٩٩٢، وإنما من خلال التنفيذ أيضا. وسلّم البعض باستمرار وجود فجوات بين الالتزامات السياسية وتنفيذها وتنسيقها وإنفاذها الفعلي^(٩).

١٠ - ويشكّل الافتقار إلى الموارد المالية وضعف الجدوى التجارية للاستثمارات اللازمة وعدم الكفاية وملاءمة القدرات البشرية والمالية والتقنية والمؤسسية المخصصة للتنفيذ والتقييم^(١٠)، ومحدودية الوعي العام، قيودا تحول على نحو خطير دون تنفيذ الاتفاقيات الدولية في العديد من البلدان. فزيادة الوعي العام من خلال التثقيف في مجالي البيئة والتنمية المستدامة وتعزيز أنماط الحياة المستدامة يمكن أن تُساعد في غرس الحس بالمسؤولية والالتزام في النفوس لدى الأفراد والجماعات^(١١).

١١ - ويختلف إضفاء البلدان للتوازن فيما بين الدعامات الثلاث للتنمية المستدامة باختلاف مراحل تنميتها ومدى وفرة مواردها. فلا تزال التنمية الاجتماعية والاقتصادية تحتل مكان الصدارة في أولويات البلدان النامية، بل إن البعض شدد على أهمية البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، بما في ذلك التمكين الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وإشراك الجميع في عملية صنع القرار^(١٢). ولئن كان عدد من البلدان قد أحرز تقدما كبيرا في هذا الصدد، فإن ذلك التقدم بالنسبة للعديد من الدول، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يزال دون

(٧) اللجنة الثانية، الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، بيان مقدم من مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(٨) الرد المشترك المقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

(٩) اجتماع اللجنة التحضيرية المعقود بين الدورات، بيانات مقدمة من باكستان وسويسرا وكوبا، بيانات أخرى.

(١٠) موريشيوس، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التقرير الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي عن استعراض فترة السنوات الخمس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الوثيقة LC/CAR/L.258. متاح في الموقع الشبكي www.eclac.org.

(١١) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التقرير الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الثانية، الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، بيان مقدم من إسرائيل.

(١٢) الاجتماع المعقود بين الدورات للجنة التحضيرية، بيان مقدم من البرازيل، وفتويلا (جمهورية - البوليفارية)، ونيبال (باسم أقل البلدان نموا).

المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالقضاء على الفقر^(١٣). ومع ذلك، فإن ملامح التقدم في تحسين الحوكمة الاقتصادية وتعبئة الموارد لأغراض الاستثمار واضحة في جميع أنحاء القارة. وتمثل التشريعات والبرامج الوطنية التي سنتها جنوب أفريقيا في مجال الإدارة المستدامة للمياه والطاقة والنفايات والتنمية الصناعية، منبع إلهام للمضي قدما نحو إحراز المزيد من التقدم^(١٤).

١٢ - وقد تحتل الصلات بين التنمية والبيئة موقعا أكثر تميزا من غيرها في الأهداف الإنمائية للألفية^(١٥)، ويتعين أن يسعى المؤتمر إلى وضع تلك الأهداف في إطار التنمية المستدامة^(١٦). وما شهدته البرازيل في العهد القريب، بما في ذلك زيادة نسبة التعليم الأساسي، وانخفاض معدل البطالة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي نموا قويا، وحدوث زيادة في الإنتاج الزراعي وتسجيل انخفاض واضح في معدلات إزالة الغابات، يبرهن على النجاح الذي أحرزته من أجل النهوض على نحو منسق بالدعامات الثلاث للتنمية المستدامة^(١٧).

١٣ - وقد حدث تحول في الخطاب السياسي المتعلق بالتنمية المستدامة على مدى العقدين الماضيين، حيث نأى عن التطرق إلى قضايا مثل السكن المستدام، والعمالة والنقل العام. فبات تركيزه ينصب الآن أكثر على تغير المناخ، وتخفيض نسبة ثاني أكسيد الكربون، والتحولات الصناعية والطاقة المتجددة. أما فيما يتعلق بتغير المناخ، فهناك توافق في الآراء بشأن ضرورة التخطيط للتصدي للآفات، والحد من مخاطر الكوارث واستراتيجيات التكيف معها والتخفيف من حدتها^(١٨). ونظرا إلى أن العديد من الدول الأعضاء المتقدمة النمو لم يحقق بعد الهدف المتفق عليه دوليا المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ولأن التصريحات السياسية لا تفضي دائما إلى سياسات فعلية، فقد أعربت بلدان عن شكوكها فيما إذا كان الالتزام السياسي كافيا^(١٩).

(١٣) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقرير التنمية المستدامة عن أفريقيا: الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في أفريقيا. متاح في الموقع الشبكي:

www.uneca.org/eca_programmes/sdd/documents/SDRA.pdf

(١٤) جنوب أفريقيا.

(١٥) اللجنة الثانية، الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، بيان مقدم من النرويج.

(١٦) اجتماع اللجنة التحضيرية المعقود بين الدورات، بيان مقدم من الاتحاد الأوروبي.

(١٧) البرازيل.

(١٨) منتدى أصحاب المصلحة من أجل مستقبل مستدام.

(١٩) اللجنة الثانية، الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، بيانات مقدمة من بابوا غينيا الجديدة وبنغلاديش والفلبين والهند.

باء - عوامل النجاح

١٤ - تجلّى الدعم السياسي على الصعيد الدولي في تكاثر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ وتجلّى على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في إقامة التحالفات السياسية والشراكات من قبيل الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي وضعها الاتحاد، والشراكات الجزرية العالمية، والجماعة الكاريبية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ؛ أما على الصعيد الوطني، فتجلّى ذلك الدعم في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والمجالس الوطنية للتنمية المستدامة، وزيادة التنسيق المشترك بين الوزارات؛ وعلى الصعيد المحلي، تجلّى في الخطط المحلية لجدول أعمال القرن ٢١ والبرامج المجتمعية المماثلة، بما في ذلك زيادة الدعم المقدم للمجموعات الرئيسية.

١٥ - وصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أو ما شابهها، والآليات المشتركة بين الوزارات وغيرها من آليات التنسيق، وإنشاء وزارات أو مكاتب أو كيانات اتصال معنية بالتنمية المستدامة^(٢٠) في بعض البلدان، هي دلالة على تنامي الدعم السياسي الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدماج أبعادها في السياسة العامة وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في وضعها وتنفيذها.

١٦ - ومن الأمور التي استشهد بها مختلف المحييين على الاستبيان باعتبارها من تجليات زيادة الدعم السياسي الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة مبادرات أماكن العمل المحافظة على البيئة، والمشتريات المراعية للبيئة، والاستثمار المراعي للبيئة^(٢١)، والضرائب المحفزة على حماية البيئة^(٢٢)، وممارسات وضع العلامات الإيكولوجية، وزيادة تنظيم المشاريع التجارية المراعية للاعتبارات الاجتماعية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وتحسين الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي، وتطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة والاستثمار فيها، بطرق منها التعريفات التفضيلية لتوليد الطاقة المتجددة، والاستعاضة عن الكربون في سياق آلية التنمية النظيفة، والاتجار برخص إطلاق الانبعاثات الكربونية، والأنشطة المتعلقة بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، والحملات العامة الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، والاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية.

١٧ - ومن القطاعات الصناعية المحددة والمجالات المواضيعية التي أشير فيها إلى أن الالتزام السياسي الوطني بتحقيق التنمية المستدامة قوي بصفة خاصة قطاعات الطاقة، وتغير المناخ،

(٢٠) أستراليا.

(٢١) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التقرير الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي.

(٢٢) السويد.

والأهداف الإنمائية للألفية، والإدارة المستدامة للمياه، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والسياحة المستدامة^(٢٣)، والغابات وإزالة الغابات^(٢٤)، وحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي. فمستوى الالتزام السياسي بتنمية الطاقة المتجددة يبعث على التشجيع في عدد من البلدان، بوسائل منها الإنفاق على الحوافز المراعية للبيئة^(٢٥). وأشار البعض إلى التزامات محددة بالطاقة الريحية^(٢٦)، ومعالجة تلوث المياه والهواء^(٢٧)، وإدارة النفايات^(٢٨)، والمجتمعات المحلية المستدامة^(٢٩)، وزيادة إتاحة الفرص أمام الفئات الضعيفة اجتماعيا لمشاركتها في سوق العمل^(٣٠) والتعليم^(٣١)، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(٣٢). ففي بعض البلدان، ترتب على المبادرات الوطنية المتخذة احتراما لحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (مثل قانون الغابات الهندي) الاعتراف رسميا بالحقوق الإقليمية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في امتلاك الغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية، وتوطيد الممارسات التقليدية المتصلة بإدارتها المستدامة^(٣٣).

١٨ - وألقت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الضوء على مسائل دعم الصحة البشرية، والغذاء والزراعة، والتخطيط والنقل الحضريين المستدامين، والغابات، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسأقت إحدى المؤسسات أمثلة جيدة على السياسات والبرامج والقوانين المدعومة على الصعيدين الوطني أو المحلي والتي تعزز العمل المحلي الرامي إلى تحقيق التنوع البيولوجي في إسبانيا والبرازيل وبلجيكا وجنوب أفريقيا والنمسا^(٣٤).

(٢٣) اللجنة الثانية، الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، بيانان مقدمان من غابون وغامبيا.

(٢٤) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التقرير الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي.

(٢٥) اللجنة الثانية، الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، بيان مقدم من إثيوبيا.

(٢٦) اسكتلندا (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) وألمانيا، على نحو ما أشار إليه منتدى الطلاب الأوروبي.

(٢٧) بولندا، الجمهورية التشيكية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

(٢٨) ليتوانيا.

(٢٩) أيرلندا واليابان ولجنة المملكة المتحدة للتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٣٠) ليتوانيا.

(٣١) جمهورية تنزانيا المتحدة.

(٣٢) بوتسوانا وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

(٣٣) أهم منظمات المجموعة الرئيسية النسائية.

(٣٤) مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

١٩ - وهناك ترابط بين دعم الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والأهداف الإنمائية للألفية وبين الدعم الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة، على غرار ترابط الحملات التي تستهدف الحد من تشغيل الأطفال، وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتصدي للكوارث الطبيعية^(٣٥). وقد حقق المجتمع العالمي نجاحا معقولا في تصدياته للأزمات التي أصابت العالم مؤخرا - الأزمة المالية وفي مجالي الغذاء والطاقة، ويُنتظر أن تتولد عن تلك التجارب أساليب للتصدي على الأمد الطويل للأزمات التي من شأنها أن تحدد قابلية النمو والتنمية للاستدامة^(٣٦).

جيم - التحديات

٢٠ - تشمل الأولويات القصوى المذكورة التي من شأنها أن تعجل بإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة على مدى العقد المقبل ما يلي: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى؛ وتأمين إبرام اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ؛ وتشجيع الانتقال العادل إلى الاقتصاد المراعي للبيئة، بما في ذلك زيادة كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة؛ وحماية التنوع البيولوجي، بما في ذلك مصائد الأسماك؛ وتعزيز الإدارة البيئية السليمة؛ وتعميم التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأشار المجييون أيضا إلى حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية، والحماية الاجتماعية، والعمل اللائق للجميع، وتمكين الشباب والمرأة.

٢١ - وأكد المجييون على اتساق السياسات^(٣٧) ووضع التزامات متداعمة، بما في ذلك وضع إطار واضح لما بعد عام ٢٠١٥ يتمحور حول تحقيق التنمية المستدامة^(٣٨)؛ والبحوث المتعلقة بمكافحة آثار تغير المناخ، بما في ذلك النظم الإيكولوجية المائية^(٣٩)؛ وضمن دعم المجتمعات المحلية في تنفيذ الخطط المحلية لجدول أعمال القرن ٢١^(٤٠). فعلى البلدان المتقدمة النمو أن تتخذ خطوات ملموسة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بزيادة المساعدة المالية، وخفض

(٣٥) بوتسوانا، مؤتمر الاتحاد الدولي للنقابات العمالية.

(٣٦) البنك الدولي.

(٣٧) مؤتمر الاتحاد الدولي للنقابات العمالية والاتحاد الأوروبي لنقابات العمال، والصندوق العالمي للطبيعة/الصندوق العالمي للحياة البرية.

(٣٨) اجتماع اللجنة التحضيرية المعقود بين الدوريات، بيان مقدم من الاتحاد الأوروبي والصندوق العالمي للطبيعة وشبكة القرية البيئية العالمية.

(٣٩) المؤسسة العالمية للأحياء المائية وحفظ المحيطات.

(٤٠) شبكة القرية البيئية العالمية.

الديون وإلغائها، وتقليل الحواجز التجارية وفتح الأسواق ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً^(٤١).

٢٢ - وينبغي أن تعزز التحضيرات الدولية لعقد المؤتمر دعم التنمية المستدامة بجملة أمور منها: تجديد الالتزام السياسي وإصلاح أوجه الاستجابة المؤسسية، وهيئة أرضية لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ودعم الأولويات الوطنية من خلال توفير المساعدة التقنية والمالية، وتنسيق الموارد، وتكثيف التعاون بين المناطق عبر عمليات شاملة ومتعددة المستويات وبمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين^(٤٢).

دال - المخاطر

٢٣ - يمكن أن تكون ثمة مفاضلات صعبة فيما بين دعوات التنمية المستدامة الثلاث، ومع ذلك يمكن أن تكمل تلك الدعوات بعضها بعضاً على نحو متين. فأبرز الحجج المعارضة للقواعد التنظيمية والمبادرات البيئية تدفع بضالة أو انعدام فائدة تلك التدابير من الناحية الاقتصادية، أو بأن التكاليف الاقتصادية المنطوية عليها مرتفعة للغاية، إلا أن هذه الحجج نادراً ما تأخذ في اعتبارها تكاليف العوامل الخارجية أو التكاليف في المستقبل، مما يقلل فعلياً من قيمة الدعامة البيئية ورفاه الأجيال القادمة^(٤٣).

ثالثاً - تقييم التقدم المحرز والفجوات المتبقية في التنفيذ

ألف - التجارب

٢٤ - قدم العديد من المحييين تقييمات شاملة تستند إلى وضع مؤشرات أساسية^(٤٤). وصنفت المؤشرات الاقتصادية بأنها أكثر فائدة من غيرها، تليها مباشرة المؤشرات الشاملة ومؤشرات الفقر والبيئة والمؤشرات الاجتماعية (انظر الشكل الأول). وجاءت مؤشرات النواتج في مرتبة أكثر المؤشرات فائدة من حيث الدلالة على الأهداف والاستراتيجيات المتكاملة (انظر الشكل الثاني). وألقت دولة عضو الضوء على مؤشر أساس القياس غير الرسمي الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والقائل بأنه ينبغي أن تنفق

(٤١) الاجتماع المعقود بين الدورات، بيان مقدم من نيبال باسم أقل البلدان نمواً.

(٤٢) الرد المشترك المقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

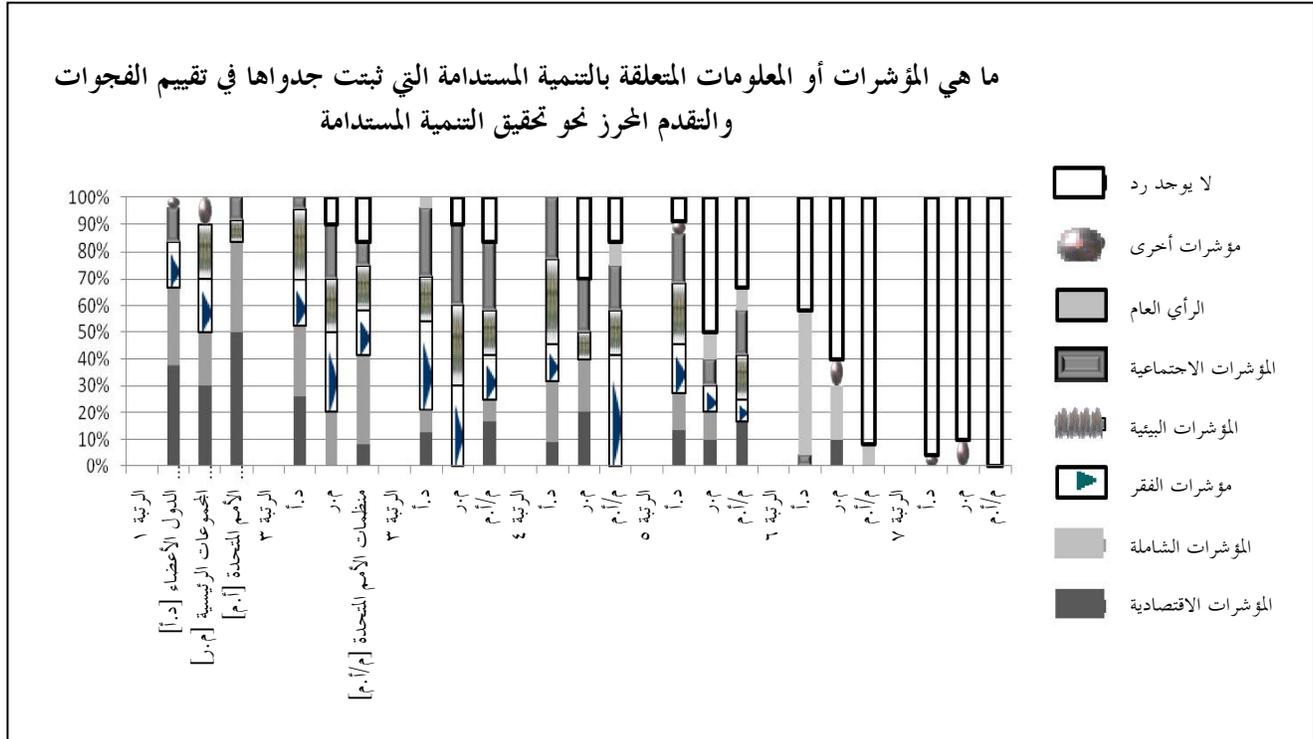
(٤٣) المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب من خلال مجموعة الشباب في المؤتمر.

(٤٤) ترد مراجع جميع الدراسات في مجموعة الردود على الاستبيان. وهي متاحة إلكترونياً في الموقع الشبكي:

.www.uncsd2012.org

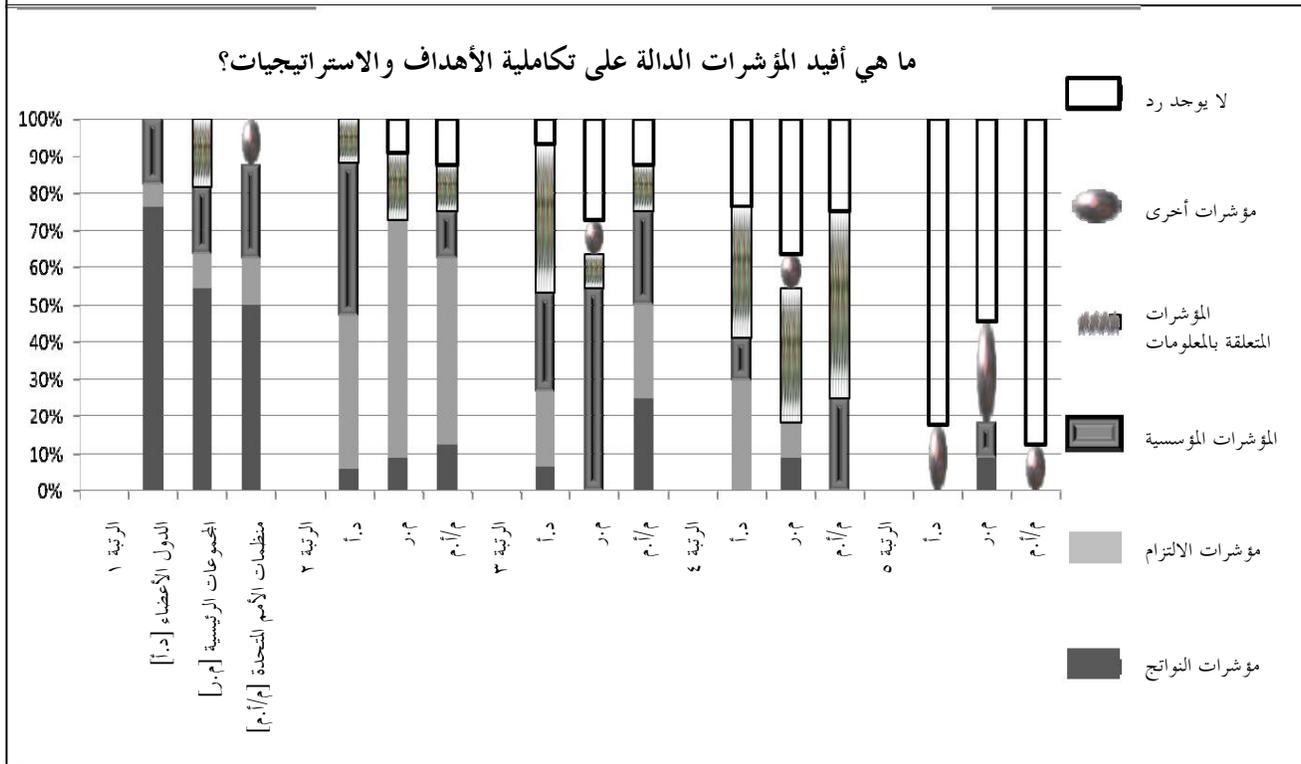
الدول نسبة تتراوح بين ١,٥ و ٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لتحقيق اقتصاد نظيف ومراعي للبيئة^(٤٥).

الشكل الأول



(٤٥) الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل الثاني



٢٥ - وبالأستناد جزئياً إلى هذه المؤشرات، أُحرز تقدم في إدماج مبادئ التنمية المستدامة في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة وهياكلها الأساسية^(٤٦)، وإدماج حقوق المرأة والشعوب الأصلية وحمايتها. فقد أشارت الدول الأعضاء في معظمها إلى الدراسات التي تقيس التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والسياسات والتدابير المحددة على الصعيد الوطني. وقد قامت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في معظمها، بما فيها اللجان الإقليمية، بفهرسة الدراسات المتعلقة بالتقدم المحرز من خلال الجهود المبذولة على الصعيدين العالمي والإقليمي والرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ورصد التقدم في مجالات الطاقة والزراعة والتنوع البيولوجي؛ وتقييم حالة البيئة العالمية، مثل التقارير عن توقعات البيئة العالمية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٤٧)؛

(٤٦) اللجنة الثانية، الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، بيانات مقدمة من إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وبيرو وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية.

(٤٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، متاح في الموقع الإلكتروني: www.unep.org/geo/GEO_Meetings.asp.

وتنفيذ البرامج الإقليمية مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٤٨) ومركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ^(٤٩).

٢٦ - وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى حدوث نكسات عطلت التقدم المحرز نحو القضاء على الفقر. فلا تزال منطقتنا أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا بعيدتين عن تحقيق الهدف لعام ٢٠١٥^(٥٠). إلا أن الهند أحرزت تقدماً ملحوظاً بأن خفضت نسبة سكانها الذين يعيشون تحت خط الفقر المحدد وطنياً من ٣٦ في المائة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، بفضل توفير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص العمل لنحو ٦٠ مليون شخص ومساهمتها في نحو ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن أكبر البرامج الرائدة لجهود مكافحة فقر الأرياف برنامج مهاتما غاندي لضمان العمالة الريفية الوطنية وتوفير الأمن الوظيفي لفقراء الأرياف بضمان مائة يوم من العمالة المدفوعة الأجر في كل سنة مالية^(٥١).

٢٧ - وفي الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، خلص الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية إلى أن البلدان النامية كمجموعة قد أحرزت أوجه نجاح في بلوغ بعض غايات تلك الأهداف، بما في ذلك تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس وصحة الأطفال، وتوسيع نطاق الحصول على المياه النظيفة. ومع ذلك، وعلى نحو ما أشارت إليه الوثيقة الختامية للاجتماع، كان التقدم المحرز متبايناً بين المناطق وبين البلدان وداخلها. فقد ارتفع معدل الجوع وسوء التغذية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩، متسبباً في تراجع جزئي للمكاسب السابقة، وما برحت أسعار الأغذية ترتفع من جديد. وكان التقدم بطيئاً وحدثت نكسات في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق الاستدامة البيئية وتوفير خدمات الصرف الصحي الأساسية^(٥٢).

٢٨ - وأسفر الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المعقود في ناغويا، اليابان، عن اتخاذ عدد من المبادرات الهامة، بما في ذلك بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها

(٤٨) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(٤٩) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التقرير الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي.

(٥٠) تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.1.7).

(٥١) الهند.

(٥٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

(المقرر ١٠/١، المرفق الأول)، وعن رسم خطوات واضحة لزيادة التعاون فيما بين الاتفاقيات المعتمدة في ريو دي جانيرو، البرازيل، تمهيدا لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢.

٢٩ - وأحرزت بعض البلدان تقدما كبيرا في إبطاء وتيرة إزالة الغابات منذ اعتماد بيان المبادئ الرسمي غير الملزم قانونا من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتنميتها المستدامة (المبادئ الحرجية) في ريو دي جانيرو، وإنشاء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. فلا تزال النرويج وإندونيسيا تحتلان مركز الطليعة في مجموعة البلدان التي كانت قد بدأت مبادرة عالمية للحد من إزالة الغابات وتدهورها (خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية) حيث تم التعهد إلى حد الآن بتخصيص تمويل بمبلغ ٣,٥ بلايين دولار. وأفادت البرازيل أن معدل إزالة الغابات في منطقة الأمازون خلال العام الماضي كان الأبطأ منذ ٢٢ عاما وأعربت عن عزمها مواصلة إبطائه.

٣٠ - وبرعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نجحت الدول الأعضاء في تيسير إبرام اتفاقات في عام ٢٠١٠ تتناول إجراءات التخفيف والتكيف، وإزالة الغابات، والتمويل ونقل التكنولوجيا. وتفيد تقارير أن البلدان المتقدمة النمو تفي بوعدها بالمساهمة بمبلغ ٣٠ بليون دولار لتمويل برنامج "البداية السريعة" في السنوات الثلاث المقبلة. ويتسم إنشاء إطار عمل لتعزيز الإجراءات المتعلقة بالتكيف وآليات تيسير نقل التكنولوجيا بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية.

٣١ - وشكّلت المنتدى العالمية للمياه، التي نظمها مجلس المياه العالمي، عوامل محفزة للاهتمام والالتزام السياسيين بمعالجة قضايا المياه ذات الصلة المباشرة بالتنمية المستدامة. وعززت الشراكة العالمية للمياه أيضا الإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال شبكاتها الواسعة النطاق على الصعيدين القطري والإقليمي^(٥٣).

٣٢ - وأحرز معهد الموارد العالمية وشركاؤه في مبادرة الوصول تقدما في مجال حقوق الوصول إلى المعلومات (المبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية)^(٥٤). ويبرهن التدقيق الاجتماعي لحسابات الإنفاق المتعلق بمكافحة الفقر على صعيد المجتمعات المحلية في

(٥٣) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

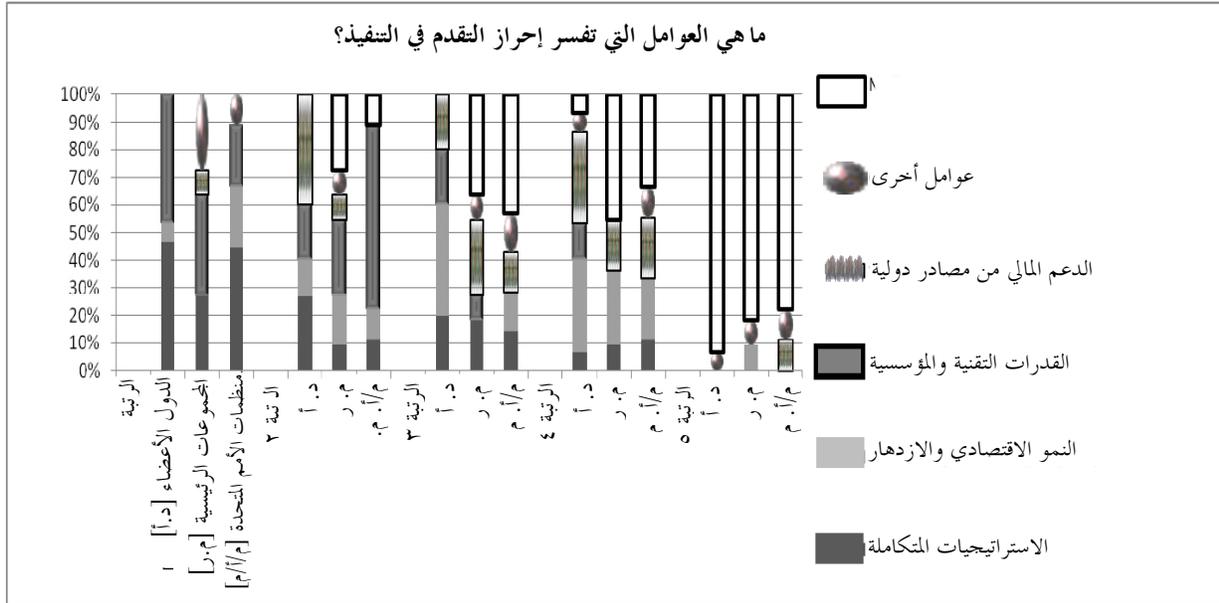
(٥٤) مبادرة الوصول.

الهند، والذي تلقى مؤخرا الدعم الرسمي في إحدى ولايات الهند، على القوة الكامنة التي ينطوي عليها حصول الفقراء على المعلومات^(٥٥).

باء - عوامل النجاح

٣٣ - يحتل الأخذ بالاستراتيجيات المتكاملة والاستثمار في القدرات المؤسسية والتقنية نفس المرتبة الرفيعة بوصفهما من أسباب التقدم المحرز في التنفيذ (انظر الشكل الثالث). فقد استحدثت البلدان في معظمها التخطيط المتكامل وصنع القرارات لأغراض التنمية المستدامة من خلال الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وغير ذلك من الاستراتيجيات والخطط، ويتلقى معظمها الدعم من منظمات الأمم المتحدة، ولا سيما للجان الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية. وأيما تكون الأدوات أو المسميات المختلفة المستخدمة، فإن التخطيط المتكامل وصنع القرارات أمران ضروريان لتحقيق التقدم^(٥٦).

الشكل الثالث



(٥٥) Polgreen، "Indian State Empowers Poor to Fight Corruption"، صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٥٦) المجلس الدولي للعلوم.

٣٤ - تكاد وزارات البيئة والصحة في العديد من البلدان النامية لا تساهم في إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر وغالبا ما لا يتم إشراك الفئات الضعيفة^(٥٧). وقد لاحظت لجنة إقليمية أن هذه الورقات تقوي حاليا الانشغال بالتدخلات الرامية إلى الحد من الفقر على المدى القصير وتكاد لا تولي اهتماما لاعتبارات الإنصاف بين الأجيال، ونصحت نفس اللجنة البلدان بوضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة يتم تنفيذها على مراحل تؤخذ فيها بعين الاعتبار الأهداف الإنمائية على المدى القصير والمتوسط والطويل^(٥٨). وألقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الضوء على التعاون في إطار المبادرة المعنية بالفقر والبيئة من أجل إدماج الانشغالات البيئية في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ^(٥٩).

٣٥ - ويتم تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بأشكال متنوعة من طرف العديد من البلدان مع التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للشركات في بعض الحالات. وأوضح عدد من الإجابات الإسهام في شراكات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كنتيجة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢. وأشارت الدول الأعضاء في معظم الأحيان إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تقديم خدمات عامة من قبيل إدارة النفايات، والمياه والطاقة والنقل. ومن المتوقع أن يقوم صندوق التكنولوجيا النظيفة الذي يشتمل على ٤,٥ بلايين دولار للتمويل بشروط ميسرة بتعبئة تمويل مشترك بما يقارب ٣٥ بليون دولار منها ١٢ بليون دولار من القطاع الخاص^(٦٠). ولاحظ أحد المقيمين بقلق أن الشراكات من أجل تقديم خدمات عامة كالمياه والطاقة تؤدي في غالب الأحيان إلى جودة منقوصة في تقديم الخدمات وإلى الفساد^(٦١).

٣٦ - إن المساعدة التقنية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة مهمة بالنسبة للعديد من البلدان النامية وقد تكون نافعة بشكل خاص في مجالات الزراعة والتنوع البيولوجي والمياه والطاقة وتغير المناخ. ويمكن كذلك للعديد من المجموعات الرئيسية الاستفادة من هذه المساعدة.

(٥٧) أهم منظمات المجموعة النسائية الرئيسية.

(٥٨) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(٥٩) انظر الموقع www.unpei.org.

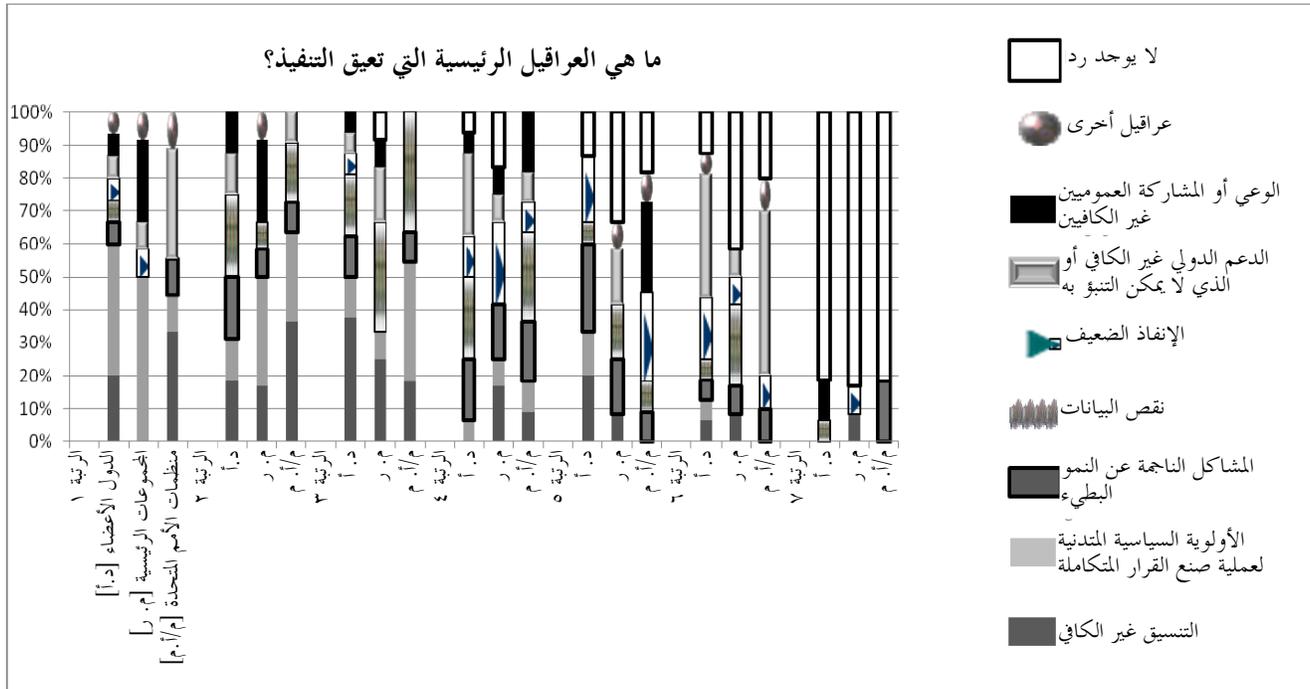
(٦٠) البنك الدولي.

(٦١) الاتحاد الدولي لنقابات العمال.

جيم - التحديات

٣٧ - صنفت غالبية الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية "الأولوية السياسية المتدنية لعملية صنع القرار المتكاملة" كأكثر عائق أمام التنفيذ، فيما اعتبرت أغلبية منظمات الأمم المتحدة "التنسيق غير الكافي بين الوزارات" و "الدعم الدولي غير الكافي أو الذي لا يمكن التنبؤ به" على التساوي كأكثر حاجزين يقفان في وجه التنفيذ (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع



٣٨ - ويمكن اتخاذ خطوات عديدة ومختلفة من أجل سد الثغرات في التنفيذ وذلك بإعطاء الأولوية القصوى للجهود الرامية إلى زيادة الإرادة والالتزام السياسيين، وتحسين التنسيق على جميع المستويات، ورفع درجة الوعي والتواصل مع العموم، وتوفير المعلومات. ويجب كذلك الاستمرار في العمل على ضمان استعمال الوسائل الاقتصادية التي تساهم في خلق شفافية السوق وتحديد أسعار تعكس التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحقيقية للأنشطة. وأشارت بعض الدول الأعضاء إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات للتخلص على مراحل من الإعانات المضرة بالبيئة^(٦٢). وقالت دولة عضو في المنظمة إن من الضروري النظر الدقيق في الفوارق بين النظم التجارية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف كتلك التي توجد بين نظام

(٦٢) الأرجنتين وبولندا.

الاتفاق على الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية واتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتعلق بتسجيل البراءات المرتبطة بالموارد الجينية^(٦٣). وصرحت دولة أخرى بأن هذه الفوارق لا تلمسها كل البلدان^(٦٤).

٣٩ - وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، فإن الجهود الرامية إلى تشجيع العمل الجماعي فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية الرئيسية، إلى جانب التكامل الاقتصادي الإقليمي المعجل، ستساعد أيضا في سد ثغرات التنفيذ، وكذلك الشأن بالنسبة لزيادة المساءلة والشفافية والمهارات الأساسية للحكم الرشيد والسلم والاستقرار^(٦٥).

٤٠ - وتعد القدرة التقنية والموارد المالية المحدودة تحديين متكررين للتنفيذ الفعال. فعلى سبيل المثال، تشكل الاحتياجات من الموارد للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج الإيدز والاعتناء بمرضاه والتخفيف من أثره نسبة كبيرة من الدخل القومي الإجمالي لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تتحمل أكبر عبء^(٦٦). كما أبلغت الدول الجزرية الصغيرة النامية عن وجود معوقات شديدة في رصد وتقييم التقدم المحرز في التنمية المستدامة بسبب الافتقار لنظم بيانات مصنفة وطنية وضعف القدرات التحليلية.

٤١ - وتشمل الصعوبات الرئيسية التي تواجه أثناء تشجيع التخطيط وصنع القرار المتكاملين انعدام الشفافية في عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتنمية، وانعدام مشاركة العموم في عمليات التخطيط، وغياب التنسيق بين الوزارات والوكالات الحكومية ذات الأولويات المنافسة، وقلة الموارد البشرية والقدرة التكنولوجية. وقد سلطت بعض الدول الأعضاء الضعيفة الضوء على تأثير التدهور البيئي والتلوث كتحد رئيسي^(٦٧)، فيما لاحظت دول أخرى صعوبات لدى بعض صناعات القرار في النظر إلى القضايا على المدى البعيد^(٦٨)، كما توجد مفاضلات بين أهداف السلطات القطاعية^(٦٩). وعدم وضوح الولايات وقلة المساءلة

(٦٣) الهند.

(٦٤) اجتماع اللجنة التحضيرية المعقود بين الدورات، بيان مقدم من اليابان.

(٦٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اللجنة الثانية، الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، بيان مقدم من جمهورية كوريا.

(٦٦) برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

(٦٧) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التقرير الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي.

(٦٨) المؤسسة العالمية للأحياء المائية وحفظ المحيطات ومؤسسة المحافظة من أجل المحيطات.

(٦٩) الاتحاد الدولي لنقابات العمال.

وغياب الآليات المؤسسية للعمل المشترك والتعاون جميعها عوامل تزيد من حدة هذه المشاكل، التي توجد أيضا في منظومة الأمم المتحدة^(٧٠).

٤٢ - ويجب أن تعطى لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات والخطط المشابهة لها أولوية أكبر بكثير، كما تجب الزيادة بصفة مهمة في الاستثمار في العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة^(٧١). كما أن الدعم المؤسسي والمالي لمبادرات المجموعات الرئيسية (مثل التعليم من أجل التنمية المستدامة والخطط المحلية المرتبطة بجدول أعمال القرن ٢١) من شأنه أن يشجع التنفيذ^(٧٢).

٤٣ - ويمكن اتخاذ تدابير إضافية لتشجيع الشراكات من أجل التنمية المستدامة وتوفير الدعم للمنظمات الجامعة صاحبة المصلحة بغية تيسير مشاركة أكثر فعالية^(٧٣). كما ينبغي استحداث وسائل ضمان المسؤولية الاجتماعية للشركات بطريقة أكثر حيوية^(٧٤) وكذلك خلق روابط بين الأعمال التجارية والتنمية المستدامة^(٧٥). وبإمكان تحسين التعليم من أجل التنمية المستدامة أن يساهم مساهمة كبيرة في تهيئة ظروف تشجع على إقامة الشراكات^(٧٦).

دال - المخاطر

٤٤ - تشمل المخاطر الرئيسية ما يلي: التركيز على النمو الاقتصادي دون الأمور الأخرى؛ والمصالح الاقتصادية والصناعية المكتسبة في قطاعات متنوعة (الطاقة والزراعة والتعدين)؛ والافتقار للرؤية المشتركة؛ والقيادة الضعيفة؛ وعدم التوصل إلى اتفاق في المفاوضات المتعددة الأطراف لا سيما فيما يتعلق بالتجارة وتغير المناخ؛ وعدم الوفاء بالالتزامات الموجودة خاصة فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وضعف التكامل والاتساق بين الاستراتيجيات المختلفة؛ وارتفاع عدد الكوارث الطبيعية والعالمية التي تمس أضعف الناس في العالم؛ والتراعات السياسية.

(٧٠) الصندوق العالمي للطبيعة.

(٧١) المجلس الدولي للاتحادات العلمية.

(٧٢) هنغاريا.

(٧٣) بلجيكا وشبكة القرى الإيكولوجية العالمية وجهات أخرى.

(٧٤) بولندا وسويسرا.

(٧٥) موئل الأمم المتحدة.

(٧٦) الجمهورية التشيكية.

رابعا - مواجهة التحديات الجديدة والناشئة

ألف - التجارب

٤٥ - تواجه كل البلدان تحديات متشابهة عديدة، لكنها تختلف كثيرا في قدرتها على التعامل مع المخاطر والصدمات. وازدادت التحديات قوة في البلدان النامية بفعل الفقر والمنافسة على الموارد القليلة والهجرة السريعة من الأرياف إلى المدن وكذلك بسبب التحديات المصاحبة المتعلقة بتوفير الغذاء والبنى التحتية والحصول على الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والمياه والطاقة.

٤٦ - وبالرغم من أن لعملية الاندماج في الأسواق العالمية عبر التجارة والاستثمار فوائد اقتصادية مهمة، فإن هناك مخاطر اقتصادية متزايدة تنجم مثلا عن الاعتماد المتبادل للأسواق المالية. وزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل تتطلب تعاونا أقوى في مواجهة تحديات التنمية المستدامة التي تنتج عنه^(٧٧).

٤٧ - وألقي الضوء على المستويات العالية لضعف النظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية للدول الجزرية الصغيرة النامية في الاجتماع الاستعراضى الرفيع المستوى المتعلق بتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة الذي عقده مؤخرًا الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. ولم تحرز الدول الجزرية الصغيرة النامية تقدما يذكر، بل إنها تراجعت خاصة في ما يتعلق بالحد من الفقر والقدرة على تحمل الدين.

٤٨ - وتشمل التحديات الجديدة والناشئة ما يلي: تغير المناخ والكوارث الطبيعية المتصلة بذلك؛ والأزمات المالية والاقتصادية والغذائية المترابطة؛ وأمن الطاقة؛ وتدهور النظم الإيكولوجية (لا سيما البحرية منها) وتقلص الموارد الطبيعية بما في ذلك قلة المياه؛ وعدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي؛ والاستهلاك والإنتاج غير المستدامين؛ وآثار نمو السكان والتمدن السريع. وأجابت دولة عضو بأنه يجب أن يستمر التركيز على استيعاب القضايا وفهم آثارها المتعددة المحتملة عوض تحديد المشاكل الجديدة والناشئة^(٧٨).

٤٩ - وأنواع كثيرة من آليات مواجهة التحديات على المستويين الوطني والمحلي غالبا ما تشمل نفس السياسات والبرامج التي تحددت في تقييمات التقدم المحرز. وترتبط تدابير

(٧٧) وكالة التقييم البيئي لهولندا، "Lessons From Global Environmental Assessments" (بيلثوفن، هولندا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، الصفحة ٨.

(٧٨) بلجيكا.

أخرى تحديدا بنظم التأهب للكوارث والإنذار المبكر، والتكيف مع تغير المناخ (خاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية)، والتحول إلى الطاقة المتجددة والاهتمام بمشكلة قلة المياه. ووصفت العديد من الدول الأعضاء نهجا متعددة الأبعاد في ما يخص الحد من الكوارث وإدارة المخاطر: فواحدة منها أحرزت تقدما كبيرا بوضع نموذج اجتماعي - اقتصادي يقلل من إمكانية التأثير ويسهم في رأس المال الاجتماعي عن طريق حصول الجميع على الخدمات الحكومية وتشجيع الإنصاف الاجتماعي^(٧٩). فيما أنشأت أخرى شبكة للإنذار المبكر من أجل تنبيه المواطنين إلى الكوارث المرتقبة عن طريق الهواتف المحمولة وإقامة أبراج إنذار بمخاطر متعددة في المناطق الساحلية^(٨٠). وهناك اعتراف بأن التثقيف العام بشأن الكوارث، وأبحاث الأرصاد الجوية، ونظم الإنذار المبكر، ونظم الاتصالات الفعالة، والخطط الشاملة، وهياكل الدفاع المدني، جميعها موارد مهمة في الحد من المخاطر^(٨١).

٥٠ - وما برح المجتمع الدولي يقدم الدعم فيما يتعلق بتغير المناخ والفعالية في استخدام الطاقة وأمنها وكذلك الأمن الغذائي والأهداف الإنمائية للألفية بما فيها القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الريفية وبناء القدرات ومحاربة الأمراض. وأشار إلى أن من الأولويات زيادة الدعم المقدم للدول الأعضاء، بما في ذلك من أجل إصلاح المؤسسات والسياسات، وتشجيع الإنتاجية الزراعية وتنمية قطاع المياه^(٨٢) ومعالجة التدهور في النظم الإيكولوجية البحرية^(٨٣)، وإدارة النفايات^(٨٤) وإدارة السكان^(٨٥). ولم يعط اهتمام كاف لتحمض المحيطات^(٨٦) ولم يوضع سوى تركيز ضئيل على توفير الدعم السياسي والقانوني وغيره للمبادرات المجتمعية الهادفة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وإعادةه إلى حالته الأصلية^(٨٧).

(٧٩) اللجنة الثانية، الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، بيان كوبا.

(٨٠) المرجع نفسه، بيان سري لانكا.

(٨١) الهند، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التقرير الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي.

(٨٢) جمهورية ترازيا المتحدة.

(٨٣) كرواتيا.

(٨٤) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التقرير الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي.

(٨٥) الفلبين.

(٨٦) البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي.

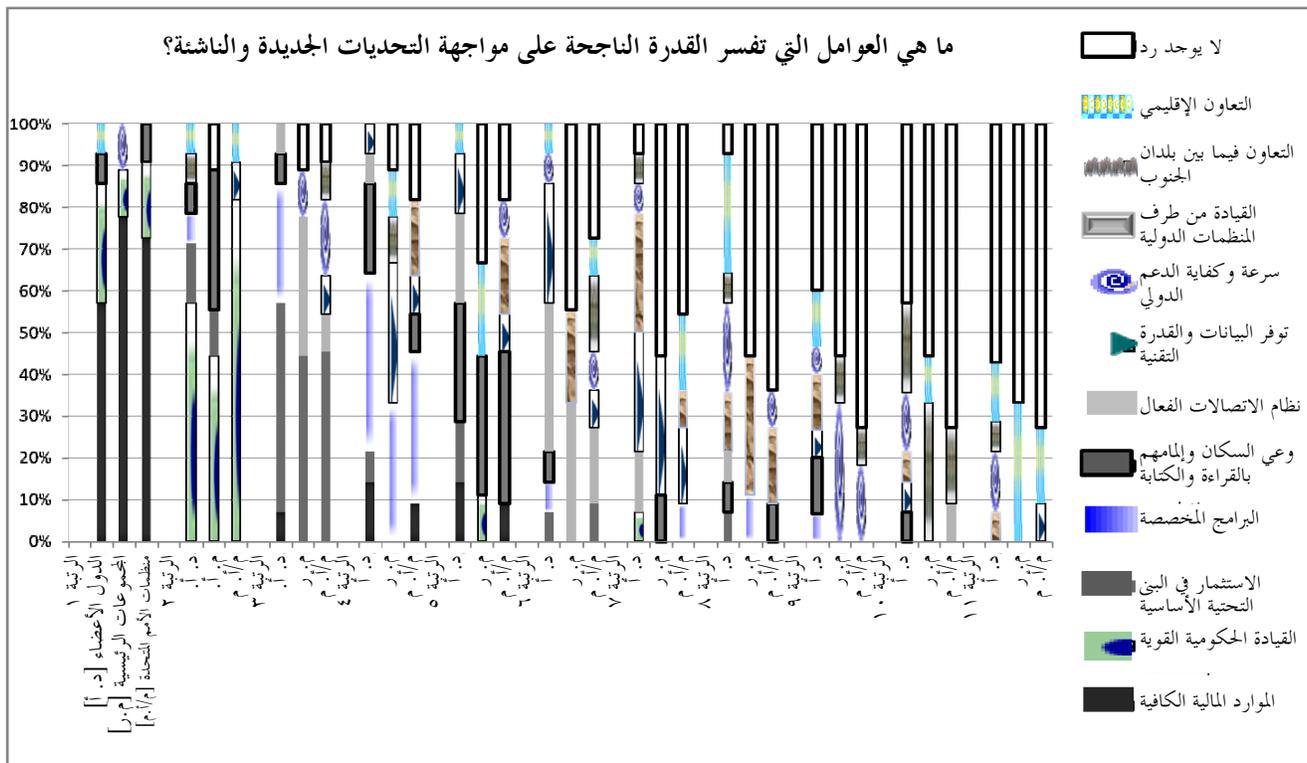
(٨٧) أهم منظمات المجموعة النسائية الرئيسية.

٥١ - وبالرغم من أن البعض يتفق على أن التحديات الناشئة ينبغي تناولها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فإن آخرين أكدوا على أن هذا المؤتمر يجب أن يركز على موضوعه المتفق عليهما.

باء - عوامل النجاح

٥٢ - تم تصنيف "الموارد المالية الكافية" من طرف الكل تقريبا على أنها العامل الأهم في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة بنجاح، فيما جاءت "القيادة الحكومية القوية" في الرتبة الثانية (انظر الشكل الخامس). ومن بين أمثلة الخطوات التي اتخذت من أجل تعزيز عوامل النجاح الاستراتيجية الطويلة المدى وزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي وتعزيز الحكم الرشيد ووضع برامج من أجل تحسين كفاءة استخدام الطاقة والحفاظ عليها والاستثمار في البنى التحتية (بما فيها تكنولوجيا المعلومات) وبرامج التوعية بالتنمية المستدامة، والتعاون الإقليمي في ما يخص إدارة المياه وبناء القدرة التقنية لجمع البيانات والرصد.

الشكل الخامس



٥٣ - أنشأت دولة عضو صندوقاً للتنمية المستدامة يخصص بطريقة متناسقة ومتوقعة أموالاً لمشاريع وبرامج التنمية المستدامة^(٨٨). وأنشأت أخرى صندوقاً وطنياً لتغير المناخ، وهو أول صندوق يستعمل أموالاً من أرباح سلسلة إمداد بالنفط من أجل تمويل جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها^(٨٩). وسلطت دولة أخرى الضوء على تنفيذ استراتيجية موريشيوس والمساهمات في صندوق التكيف والالتزام بـ "البدء على وجه السرعة في توفير التمويل" من أجل التصدي لتغير المناخ في البلدان النامية^(٩٠). وأشارت دولة ثالثة إلى أن من العوامل التي تعزز النجاح ديمقراطية التعددية الحزبية وإحداث سوق مشتركة في إطار جماعة شرق أفريقيا وتنفيذ برنامج إصلاحات على مستوى الحكومات المحلية^(٩١).

٥٤ - وألقت المجموعات الرئيسية أيضاً الضوء على تأثيرها في عوامل النجاح ملاحظة أنه في الهند والاتحاد الروسي يتم التأكيد بقوة على إلمام الشباب بالقراءة والكتابة وتعليمهم باعتبارهم أصحاب مصلحة وصناع قرار في المستقبل^(٩٢). وحث اتحاد عمال بربادوس بنجاح حكومة البلد على زيادة الاستثمار في الزراعة ووقف استعمال الأراضي الزراعية لأهداف أخرى ودعم إنتاج الغذاء^(٩٣).

جيم - التحديات

٥٥ - تمت التوصية بتعزيز الروابط بين البحث العلمي والتعليم والسياسة، عبر عدة وسائل منها الزيادة في الالتزام السياسي بالتعليم المبني على العلم، وزيادة التمويل المخصص للبحث والابتكار، والتأكيد على قرارات السياسة العامة المبنية على العلوم الطبيعية والاجتماعية، ودعم تطور التكنولوجيا ونقلها، والحفاظ على الزخم الذي ولده عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة^(٩٤)، وتحفيز التعلم غير الرسمي لا سيما الذي تتيحه المنظمات التي

(٨٨) إيطاليا.

(٨٩) Environment News Service، "Brazil set to meet low-carbon targets four years early"، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٩٠) إسبانيا.

(٩١) جمهورية ترازيا المتحدة.

(٩٢) المؤسسة العالمية للأحياء المائية وحفظ المحيطات.

(٩٣) الاتحاد الدولي لثقافات العمال.

(٩٤) المجلس الدولي للاتحادات العلمية ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية.

يديرها الشباب^(٩٥). وذكرت دولة عضو تحقيق نجاح مؤخرًا في زيادة عدد المتخرجين في ميداني العلم والهندسة ومساهماتهم اللاحقة في التنمية المستدامة^(٩٦).

٥٦ - إن التفاعل المعزز بين العلم والسياسة العامة الذي يبني على التجارب فيما يخص الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف يمكن أن يضيف قيمة في مجالات أخرى. وتوفر التجارب الوطنية والإقليمية ذات الصلة إسهاما قيما (مثلا المجالس الوطنية للتنمية المستدامة وعملية تشاور الوكالة الأوروبية للبيئة بخصوص حالة وآفاق البيئة الأوروبية لعام ٢٠١٠ والتوقعات البيئية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها)^(٩٧).

٥٧ - وينبغي للدعم الدولي أن ينسق على نحو أفضل الأبحاث ويشجع التعاون والحوار ويبني شراكات ويحسن الحوكمة الدولية بما في ذلك إصلاح مؤسسات بريتون وودز. وتقوم المنظمات العلمية العالمية بتعاون مع الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة باتخاذ خطوات من أجل تشجيع توفير البيانات والمعلومات بشأن تحديات التنمية المستدامة وحلولها وتيسير فهم هذه التحديات، لكن هذه الجهود تحتاج إلى موارد إضافية^(٩٨). وتقوم منظومة الأمم المتحدة بتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى بالعمل مع الحكومات من أجل تعزيز القاعدة الإحصائية لصنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة وذلك عبر تحسين نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة.

دال - المخاطر

٥٨ - تحدى المخاطر الكبرى بأفقر المجتمعات وأضعفها. ولذلك ينبغي إعطاء الأسبقية لزيادة الجهود في البلدان الضعيفة عن طريق الاستثمار وإقامة الشراكات المحددة الأهداف حيثما تدعو الحاجة إلى بناء القدرات للصمود أمام الصدمات الخارجية: التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها؛ والزراعة الريفية والصغيرة النطاق؛ ونشر حلول للتزود بالطاقة والمياه قليلة التكلفة وقائمة على تكنولوجيا بسيطة؛ وحماية الموارد البحرية والساحلية ومصائد الأسماك؛ والاستثمار في البنى التحتية؛ وتشجيع خلق فرص عمل قارة؛ ودعم شبكات الأمان الاجتماعي؛ وتمكين المرأة؛ والاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية؛ ومعالجة النزاعات السياسية.

(٩٥) المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب، عن طريق مجموعة الشباب في لجنة التنمية المستدامة.

(٩٦) كرواتيا.

(٩٧) الرد المشترك للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

(٩٨) المجلس الدولي للاتحادات العلمية.

٥٩ - ويتم التصدي للمخاطر التي تحدى بهذه الفئات الضعيفة بواسطة الخطط الوطنية للتنمية في بعض الدول^(٩٩)، لكن يجب القيام بجهود أكبر بكثير من أجل تنفيذ هذه الخطط من خلال التشريعات وتخصيص الموارد لدعم السياسات والبرامج المجتمعية التي تدعم الحلول المحلية^(١٠٠). وينبغي لاستراتيجيات التنمية أن تتصدى ليس للمخاطر والتحديات المحتملة بصفة عامة فحسب، بل يجب أن تشمل كذلك وبالتحديد تقييما من جوانب شتى، بما فيها المنظور الجنساني لمدى احتمال تضرر الفئات الفقيرة أو الضعيفة^(١٠١).

خامسا - الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

٦٠ - ليس هناك اتفاق على تعريف موحد للاقتصاد الأخضر. وإذا كانت أطراف كثيرة عبرت عن رأيها بأن تفسيراً محدداً غير ضروري، فإن آخرين لاحظوا أن عدم التحديد قد يكون مصدراً للخلاف كما يحدث مثلاً عندما يكون لشركاء تجاريين فهم مختلف لما يشكل منتجاً أو أسلوب إنتاج "مراعياً للبيئة".

٦١ - وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن المناقشات حول الاقتصاد الأخضر في مرحلة التحضير لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يجب أن تأخذ إعلان ومبادئ ريو كنقطة مرجعية محددة وعلى أن القيام بذلك يمكن أن يعالج عدداً من الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى.

٦٢ - وكانت هناك رؤية أخرى متفق عليها بشكل واسع هي أن مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر هو مفهوم مفيد لكل البلدان كيفما كان مستوى التنمية وامتلاك الموارد، وأن هذا المفهوم يجب أن يكون واسعاً ومرناً على نحو كاف وليس مبنياً على قواعد ومعايير دولية جامدة.

ألف - التجارب

٦٣ - بدلا من البحث عن تفسير واحد للاقتصاد الأخضر، يكون من الأجدى النظر في العدد المتنوع من النهج والسياسات الوطنية المعتمدة متوافقة مع أغلب طرق فهم الاقتصاد الأخضر وذلك من أجل تقييم كيفية مساهمتها في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وقد أكدت بعض الدول الأعضاء على أن الاقتصاد الأخضر يجب ألا يعوض التنمية المستدامة بل

(٩٩) إكوادور.

(١٠٠) جمهورية ترازيا المتحدة.

(١٠١) الرد المشترك للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

عليه أن يساهم في دفعها إلى الأمام وتقوية الدعائم الثلاث. وينبغي أن يشمل جدول أعمال التنمية والبيئة ويساعد على تهيئة فرص عمل جديدة^(١٠٢). وشدد العديد من الدول الأعضاء على أهمية التقدم فيما يتعلق بالدعامة الاجتماعية؛ إذ أشارت واحدة منها إلى أن هذه الدعامة هي الاختبار الحقيقي للاقتصاد الأخضر^(١٠٣). واتفق منتدى التنمية الأفريقي السابع^(١٠٤) المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ على أن مفهوم "الاقتصاد الأخضر" هو مفهوم موجه نحو النتائج يهدف قصدا إلى تحسين رفاه الإنسان دون تقويض قاعدة الموارد التي تعتمد عليها الأجيال الحالية والمستقبلية من أجل كسب رزقها.

٦٤ - وأشار كثيرون إلى أهمية وضع استراتيجيات الاقتصاد الأخضر على المستويين الإقليمي والوطني مع إشراك قطاعات مختلفة وجهات معنية متعددة. والفائدة الرئيسية من الاقتصاد الأخضر هي تقوية الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة في مجموعة كبيرة من القطاعات. ولكي تكون لمفهوم الاقتصاد الأخضر مشروعية، يجب إعطاؤه مضمونا عن طريق التشاور مع جميع أصحاب المصلحة وإشراكهم. كما أشار عدد من الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية إلى أن هناك عددا من "الاقتصادات الخضراء" يوازي عدد مسارات التنمية الموجودة دون أن يكون هناك حل واحد يناسب جميع الظروف^(١٠٥).

٦٥ - وتوجد خلافات حول الأهمية النسبية التي ينبغي إعطاؤها لأنواع مختلفة من سياسات الاقتصاد الأخضر (مثلا استيعاب الجوانب البيئية الخارجية في الأسعار والضرائب والإعانات، والنفقات العمومية على البنى التحتية والتكنولوجيات الخضراء)، لكن ثمة اتفاق واسع على أن بعض القطاعات تدخل بكل وضوح في أي مفهوم عملي للاقتصاد الأخضر ومنها الطاقة المتجددة وتحسينات فعالية استخدام الطاقة والمواد وكذلك المباني المستدامة. كما يتفق كثيرون على أهمية توافر إطار سياسة مالية داعم.

٦٦ - ولوحظ بشكل واسع أن بإمكان سياسات الاقتصاد المراعي للاعتبارات البيئية أن تؤدي إلى توفير الطاقة والحد من الانبعاثات والاستعمال الأكثر فعالية للموارد وفتح مجالات جديدة للتنمية الاقتصادية. وكما لاحظت دولة عضو، فإن التنمية الخضراء إذا تحققت

(١٠٢) اللجنة الثانية، الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، بيان صربيا.

(١٠٣) البرازيل وبلجيكا، وجهات أخرى.

(١٠٤) انظر الموقع www.uneca.org/adfvii.

(١٠٥) الهند، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، وجهات أخرى.

ستخلق توازنا بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمحافظة على الموارد والبيئة، وبالتالي ستساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(١٠٦).

٦٧ - ولدى معظم الاقتصادات الناشئة بعض السياسات ذات الصلة بمفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر رغم أن هذه السياسات تختلف اختلافا كبيرا من حيث درجة الطموح والتأثير: ففي الصين وجمهورية كوريا، كان القسط المتعلق بـ "مراعاة الاعتبارات البيئية" من مجموعات تدابير التحفيز الاقتصادي الوطني من بين أكبر الأقساط في العالم. وتمت الموافقة على تعريفات تعويضية للتزود بالطاقة المتجددة أو يجري استحداث هذه التعريفات في جنوب أفريقيا وعشرين بلدا ناميا آخر؛ وفي البرازيل، وفر للوقود الإحيائي دعم حكومي مهم سواء كان ماليا أو غير مالي^(١٠٧). وذكر العديد من الدول الأعضاء^(١٠٨) فرض رسوم على التلوث عبر وسائل السياسة الاقتصادية كالضرائب البيئية وخطط مبادلة الانبعاثات كواحدة من الطرق الأكثر فعالية في تشجيع الاقتصاد الأخضر. كما تم التأكيد على السياسات التي تعزز الحوافز لأصحاب المصلحة من أجل اعتماد المزيد من خيارات الإنتاج والاستهلاك المستدامين^(١٠٩).

٦٨ - وهناك اعتراف بأهمية القيادة السياسية الوطنية القوية في جعل التحول إلى الاقتصاد الأخضر ممكنا وطرحه كروية وإشراك القطاع الخاص والمجتمع كله في تحقيقه^(١١٠).

٦٩ - ويجب أن تكون التشريعات والمؤسسات فعالة وأن تحد من الثقل الإداري على المشاريع التجارية. وهناك إمكانية عظيمة لنشر التكنولوجيا المراعية للاعتبارات البيئية عن طريق وضع معايير. لكن التحدي يكمن في خلق توازن بين صياغة المعايير البيئية والوقاية من نشوء عراقيل جديدة أمام التجارة الدولية وعلى وجه الخصوص التجارة مع البلدان النامية. وأكدت دولة عضو على الحاجة إلى مواصلة العمل بشأن الجوانب التجارية والتنمية للمعايير البيئية بما في ذلك نظم الوسم وإصدار الشهادات بغية إيجاد حلول دولية تدعم الأهداف البيئية والمناخية وتيسر في الوقت ذاته التجارة والتنمية^(١١١).

(١٠٦) اجتماع اللجنة التحضيرية المعقود بين الدورات، نقاط الحوار حول الاقتصاد الأخضر، وفد الصين.

(١٠٧) الصندوق العالمي للطبيعة.

(١٠٨) بولندا وجمهورية تيرانيا المتحدة وفنلندا.

(١٠٩) فنلندا واتفاقية التنوع البيولوجي، وجهات أخرى.

(١١٠) جمهورية كوريا.

(١١١) السويد.

٧٠ - ويوفر استثمار القطاعين العام والخاص المدعم بإطار سياسات ملائم آليات لإعادة تصميم المشاريع التجارية والبنى التحتية والمؤسسات نحو تحقيق كفاءة أكبر في استخدام الطاقة والموارد والتقليل من التلوث وكمية النفايات وذلك باعتماد عمليات استهلاك وإنتاج مستدامين. ومن المفروض أن تؤدي إعادة التصميم هذه إلى خلق المزيد من فرص العمل الخضراء وإلى تقليص استخدام الطاقة والمواد في الإنتاج والتقليل من النفايات والتلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري^(١١٢).

٧١ - إن خلق فرص العمل هدف مهم من أهداف خطة جنوب أفريقيا الهادفة إلى التحول إلى مسار نمو جديد يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبإفراز قليل للكربون ويساعد على توليد العمالة^(١١٣). واعتمدت جمهورية كوريا كذلك استراتيجيات مشابهة لخلق "وفرص عمل خضراء"^(١١٤). وأشارت الدراسة المخصصة لفرص العمل الخضراء^(١١٥) إلى أربعة طرق يمكن بها لتدابير الاقتصاد الأخضر أن تؤثر على العمالة: (أ) تهيئة فرص عمل إضافية، مثلاً في صنع أجهزة مراقبة التلوث والخدمات الاستشارية البيئية؛ (ب) استبدال الوظائف، مثلاً في الطاقة المتجددة عوض الوقود الأحفوري؛ (ج) إلغاء بعض الوظائف دون تعويض مباشر لها كما يحدث عندما يجري تثبيط استخدام مواد التغليف أو منعها أو وقف إنتاجها؛ (د) إعادة توجيه كثير من فرص العمل الموجودة خصوصاً في ميدان البناء وتحديد مهارات شاغليها.

٧٢ - ويجب استكشاف أوجه التآزر بين السياسات البيئية وخلق فرص العمل في التجارب الوطنية. بمشاركة الحكومات والرابطات المهنية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية والهيئات المكلفة بالبحث^(١١٦). وأشارت دولة عضو إلى أن من بين أهداف سياستها المنشودة خلق ١,٤ مليون فرصة عمل جديدة في المجال البيئي عبر الابتكار المراعي للاعتبارات البيئية^(١١٧). ويمكن كذلك خلق وظائف خضراء من أجل تركيب وتشغيل التكنولوجيات والمعدات الرأسمالية الخضراء، مثلاً من أجل تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه والموارد الأخرى وكذلك من أجل مصادر الطاقة المتجددة الشمسية منها والريحية وغيرها.

(١١٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(١١٣) جنوب أفريقيا.

(١١٤) جمهورية كوريا.

(١١٥) UNEP, ILO, et al (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨).

(١١٦) البرازيل.

(١١٧) اليابان.

٧٣ - ولا تتوفر لدى معظم البلدان استراتيجية عامة للاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. فبعض البلدان والمجموعات الإقليمية هي في المراحل الأولى للتخطيط لهذه الاستراتيجيات وتلتزم بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالنهوض بمبادرات الاقتصاد الأخضر ودعمها بتقديم خدمات المشورة والمساعدة التقنية^(١١٨).

٧٤ - وينبغي لتدابير الاقتصاد المراعي للبيئة ألا تقتصر على تشجيع "القطاعات الخضراء"، بل أن تدعم أيضا تحول القطاعات "البنية" كالطاقة والنفط والصناعات الاستخراجية الأخرى والصناعات الكيماوية وصناعة السيارات إلى مجالات خضراء. كما يتعين على هذه التدابير استحداث قطاعات جديدة ذات أثر قليل نسبيا على البيئة وفوائد اجتماعية كبيرة لا سيما بعض الخدمات. وقد انصب أغلب التركيز على قطاعات الطاقة والزراعة والنقل والإسكان باعتبارها المجالات ذات التأثير الأعظم.

باء - عوامل النجاح

٧٥ - من أنجع سياسات الاقتصاد الأخضر ما يلي: الحوافز الضريبية والإصلاح الضريبي، والتنظيم والتشريع، وعمليات الشراء الخضراء، ولا سيما من أجل تشجيع المزيد من التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات وذات الكفاءة من حيث استخدام الموارد، ورفع مستوى استخدام الطاقات المتجددة وزيادة كفاءة الطاقة، وتنشيط تطوير المنتجات الخضراء.

٧٦ - وطرحنا السياسات الناجحة عندما ثبت بوضوح ضرورة اتخاذ تدابير قوية في الآجال الأطول، وهذه السياسات نفسها مدروسة جيدا ومنسقة مع السياسات الأخرى^(١١٩). وثمة حاجة إلى نهج تشاوري ينطلق من القاعدة ويتضمن تواصلًا شفافًا وقيادة حكومية ومشاركة واسعة للعديد من أصحاب المصلحة، ولا سيما الشباب، من أجل حشد الدعم لسياسات الاقتصاد الأخضر. وتعد الدقة في وضع هذه السياسات الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية أمرا ضروريا. وتشكل وسائل الإعلام أيضا أداة قوية يمكن أن تساعد على تحديد شكل تصور الجمهور أن تزيد مقدار الدعم. ويكتسي مدى توافر القدرات المؤسسية أو التقنية المناسبة أهمية بالنسبة لوضع السياسات وتنفيذها^(١٢٠).

(١١٨) برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، اللجنة الثانية، الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، بيان جمهورية كوريا.

(١١٩) لجنة التنمية المستدامة بالمملكة المتحدة.

(١٢٠) إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكرواتيا ومنتدى أصحاب المصلحة.

٧٧ - والتجارب التي تربط صراحة القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية بالسياسات والبرامج البيئية، من قبيل مبادرة الأمم المتحدة المعنية بالفقر والبيئة، كانت موجودة قبل بدء المناقشة الدائرة بشأن الاقتصاد الأخضر، لذلك فهي تقدم دروسا مفيدة^(١٢١).

٧٨ - وينبغي أيضا اعتبار الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة استجابة كبيرة لضرورة التوصل إلى اقتصادات خضراء في جميع أنحاء العالم أثناء معالجة الشواغل الاجتماعية^(١٢٢). ويجب بالتالي أن يضمن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة توفير الموارد والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا لتمكين البلدان من المشاركة على نحو تنافسي في سوق عالمية خضراء، وأن يضمن أيضا أن تولد الصناعات الخضراء فرص العمل وتحسن أسباب المعيشة وتحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها^(١٢٣).

جيم - التحديات

٧٩ - تتضمن التحديات الرئيسية ما يلي: التوصل إلى التزام عالمي باقتصاد أخضر من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يشمل جميع جوانب الاستدامة العالمية، وإلى فهم مشترك له؛ ووضع خارطة طريق للأمم المتحدة لتحقيق الاقتصاد الأخضر توضح وتحفز الخطوات الانتقالية اللازمة على الصعيدين الوطني والدولي^(١٢٤)، ومجموعة أدوات أو دليل لأفضل الممارسات فيما يتعلق بالإجراءات والصكوك والسياسات المطلوبة للنهوض بالاقتصاد الأخضر من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ وتحقيق التزامات مالية واضحة، مثل المساهمات المالية الثنائية المقدمة من النرويج إلى غيانا والبالغة ٣٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٩ و ٢٥٠ مليون حتى عام ٢٠١٥^(١٢٥).

٨٠ - وقد أكدت البلدان النامية المحيية ضرورة أن تقوم البلدان المتقدمة بتوفير الموارد التمكينية (المالية والتكنولوجية) للبلدان النامية بطريقة شفافة ومعقولة من حيث التكلفة من أجل تحقيق انتقال تدريجي إلى اقتصاد أخضر^(١٢٦). وقد اقترحت إحدى منظمات الأمم

(١٢١) انظر <http://untreaty.un.org>؛ وانظر أيضا مركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسياسات الدولية من أجل النمو الشامل (<http://www.freethethechildren.org/>).

(١٢٢) الرد المشترك الوارد من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

(١٢٣) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(١٢٤) الاتحاد الأوروبي.

(١٢٥) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التقرير الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي.

(١٢٦) الجبل الأسود وجمهورية تنزانيا المتحدة والهند.

المتحدة^(١٢٧) إعلان التزام بتقديم نسبة مئوية متفق عليها من الناتج المحلي الإجمالي أو الميزانيات الوطنية إلى الاستثمارات الرامية إلى تحقيق اقتصاد أخضر من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وفرض ضريبة على المعاملات المالية إلى جانب إقامة منتديات إقليمية خاصة بالاستثمار المراعي للبيئة حيث يمكن ربط أصحاب الأعمال الحرة الأخضر والأعمال التجارية الخضراء بالمؤسسات المالية. واقترحت عدة مجموعات رئيسية^(١٢٨) توفير إمكانية استفادة المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء من آليات التمويل البالغ الصغر لإقامة المشاريع الصغيرة. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن الاستدامة تتوقف على ”القدرة على تعبئة التمويل الأخضر من أجل توفير التكنولوجيا الخضراء للذين لا تزال أحدث التكنولوجيا بعيدة عن متناولهم لأسباب مالية“^(١٢٩).

٨١ - وقد ذكر دور حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، فيما يتعلق بالتكنولوجيات الخضراء. وأعربت بعض الجهات عن القلق من إمكانية أن تحد حقوق الملكية الفكرية من نشر التكنولوجيا ونقلها، بينما أشارت جهات أخرى إلى مساهمتها الإيجابية في هذا الصدد^(١٣٠).

دال - المخاطر

٨٢ - ينشأ خطر التراع بين سياسات الاقتصاد الأخضر والسياسات المتعلقة بالمجالات الأخرى نتيجة للمفاضلات الحقيقية والمتصورة بين النتائج الاقتصادية والبيئية. وقد أثرت شواغل بشأن تكاليف الاستثمارات الجديدة الخضراء وكيفية تمويلها. وذكرت كذلك نزاعات محتملة بين تحقيق اقتصاد أخضر والتجارة الحرة، وذلك إذا تقرر، على سبيل المثال، انتهاج ”سياسة حماية جمركية خضراء“ باسم تشجيع الاقتصاد الأخضر^(١٣١). وتعارض البلدان النامية استحداث أي شروط جديدة فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر من شأنها أن تولد ”قيودا غير مريرة في مجالات التجارة والتمويل والمساعدة الإنمائية الرسمية“^(١٣٢). وفي حين أن هناك حاجة إلى إلغاء الإعانات الضارة بالبيئة، تتعرض الإعانات المفيدة للبيئة أيضا إلى خطر أن تصبح محل تركيز متزايد للتزاعات التجارية.

(١٢٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(١٢٨) أهم المنظمات التابعة للمجموعة الرئيسية النسائية، والمؤسسة العالمية للأحياء المائية وحفظ المحيطات.

(١٢٩) اللجنة الثانية، الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، بيان سيثيل.

(١٣٠) الأرجنتين، والهند، واليابان والصندوق العالمي للطبيعة.

(١٣١) الهند.

(١٣٢) الأرجنتين، وجنوب أفريقيا، والصين وغيرها.

٨٣ - وينجم الخطر الأكبر عن مقاومة حجم التغييرات المطلوبة على النحو الذي تقترحه أفضل المعارف العلمية المتاحة، وهو، خطر التقاعس^(١٣٣).

سادسا - الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

٨٤ - سيتيح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فرصة للاتفاق على مجموعة تدابير طموحة وفعالة لإصلاح الحوكمة البيئية الدولية، وعلى تعزيز الإطار المؤسسي الأوسع للتنمية المستدامة. ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، واءم العديد من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية عمله مع مبادئ التنمية المستدامة التي أشير إليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، باعتبار أنها "عنصر أساسي في الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة".

٨٥ - وأكدت إحدى الدول الأعضاء أنه يتعين على البنية المؤسسية العالمية التصدي للتحديات العالمية مثل التصحر وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي بطريقة ترتبط ارتباطا راسخا بمبدأ "المسؤوليات المشتركة، وإن تكن متميزة، والقدرات الخاصة بكل جهة من الجهات المشاركة"^(١٣٤).

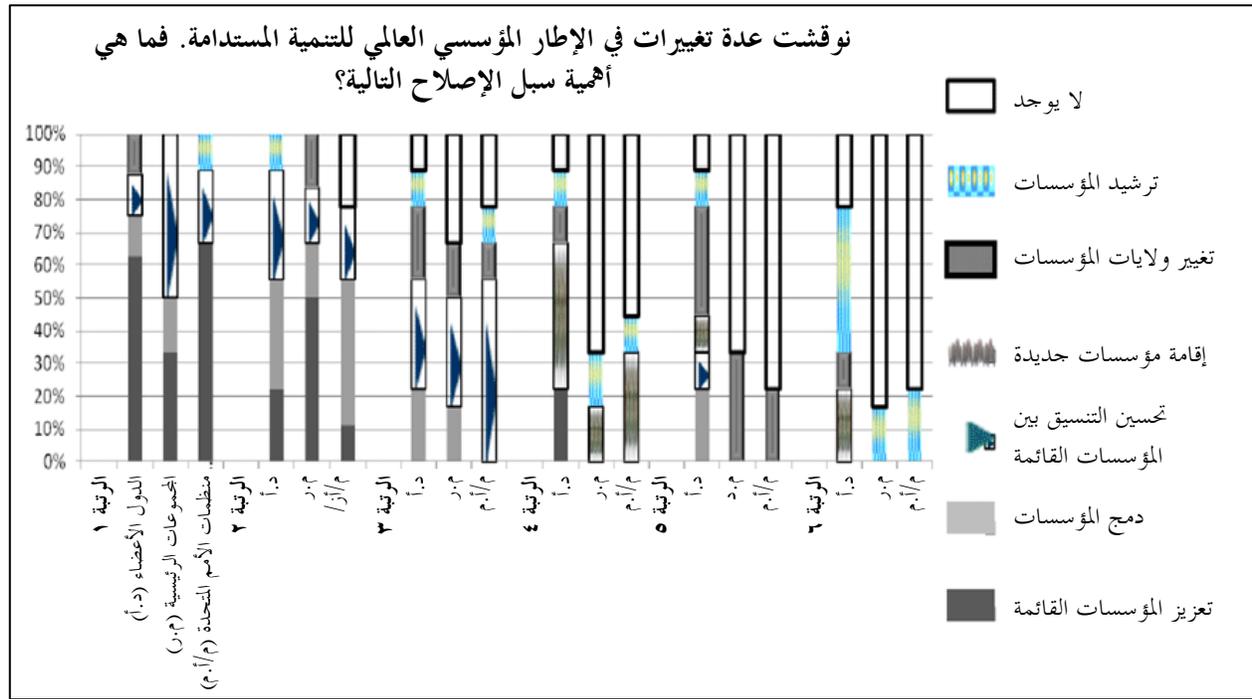
ألف - التجارب

٨٦ - صنفت غالبية الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة "تعزيز المؤسسات القائمة" في أعلى مرتبة بينما صنفت غالبية المجموعات الرئيسية "تحسين التنسيق بين المؤسسات القائمة" بوصفه أهم سبيل لإصلاح الإطار المؤسسي العالمي للتنمية المستدامة (الشكل ٦). ومن بين سبل تعزيز المؤسسات القائمة، ذكر منحها مسؤوليات وآليات مناسبة للرصد^(١٣٥).

(١٣٣) مبادرة أرض واحدة.

(١٣٤) الهند.

(١٣٥) جنوب أفريقيا.



٨٧ - ومن أجل ضمان التنسيق الفعال بين مختلف الوكالات والمنظمات، تفضل بعض الجهات دمج المؤسسات، وهي تقترح تشكيل منظمة وحيدة للبيئة العالمية أو دمج لجنة التنمية المستدامة في مجلس اقتصادي واجتماعي موسع تابع للأمم المتحدة يتمتع بتفويض أقوى من أجل تعزيز التنمية المستدامة في جميع منظمات أسرة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ودعت إحدى الدول الأعضاء إلى تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه منتدى فعالاً للمناقشة المتعددة الأطراف للمواضيع الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعتماد نهج للتنمية المستدامة^(١٣٦). واقترحت بعض المجموعات الرئيسية إنشاء محكمة دولية للبيئة من أجل معالجة الافتقار إلى سلطة قانونية في النظام الحالي فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف^(١٣٧). وذكرت إحدى المجموعات الإقليمية أن إنشاء مؤسسات جديدة ينبغي أن

(١٣٦) البرازيل.

(١٣٧) منتدى أصحاب المصلحة من أجل مستقبل مستدام.

يكون الملاذ الأخير، لكنه قد يكون مستصوبا إذا كان ينطوي على دمج المؤسسات وتكليفها بولايات تكميلية^(١٣٨).

٨٨ - وأشارت بعض الدول الأعضاء إلى أن إصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة كفيل بتعزيز قدرته وقيادته من أجل ضمان تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء فيما يتعلق بالدعم البيئي للتنمية المستدامة^(١٣٩). وأيدت بعض الدول الأعضاء رفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليصبح وكالة متخصصة للبيئة. وأكدت إحدى الدول الأعضاء أنه ينبغي تعزيز كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة من أجل النهوض بجميع دعائم التنمية المستدامة الثلاث^(١٤٠).

٨٩ - وأشار كثيرون إلى ضرورة تحسين التنسيق والمواءمة والتآزر فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة^(١٤١)، بما في ذلك تحسين الاستفادة من آليات التنسيق القائمة في الأمم المتحدة. وينبغي دعم هذه الآليات من خلال قيام الحكومات بإبلاغ ما تريد إبلاغه بشكل واضح عن طريق هيئات إدارة المنظمات المختلفة^(١٤٢).

٩٠ - وأحرزت بعض الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تقدما نحو تحقيق المزيد من التآزر، لا سيما في مجال المواد الكيميائية والنفايات (من قبيل تجميع أمانات اتفاقيات بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها، واتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة^(١٤٣))، وكذلك فيما يتعلق بالمسائل المشتركة بين الغابات والتنوع البيولوجي وتغير المناخ.

٩١ - وتقوم جميع منظمات الأمم المتحدة باتخاذ خطوات لتعمل كمنظومة واحدة عن طريق مواءمة البرامج ذات الصلة والتعامل مع الحكومات الوطنية من خلال مبادرة الأمم المتحدة من أجل "توحيد الأداء" التي بدء العمل بها في عام ٢٠٠٧ في ثمانية بلدان رائدة

(١٣٨) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(١٣٩) الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، اللجنة الثانية، بيانات من ألمانيا وصربيا والمكسيك والنرويج.

(١٤٠) البرازيل.

(١٤١) جنوب أفريقيا.

(١٤٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(١٤٣) صربيا.

وانضم إليها بلد تاسع (الجلبل الأسود) في عام ٢٠٠٩^(١٤٤). وينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تكون قادرة على الاستفادة من نتائج هذه المبادرة الجديدة كمنطلق لبناء التفاعل اللازم من أجل التوصل إلى تنفيذ أكثر تنسيقاً للتنمية المستدامة على المستويات الوطنية^(١٤٥).

٩٢ - وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى عدد من التحسينات الأخيرة، مثل زيادة الاستفادة من فريق الإدارة البيئية، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، بوصفها تساعد على تحديد وتنفيذ النشاط التفاعلي بين الصكوك القائمة والجهات الفاعلة؛ وأشار أيضاً إلى أن تنشيط مفهوم التنسيق المشترك بين الوكالات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة قد يحسن التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة إلى حد بعيد^(١٤٦).

٩٣ - وتقدمت إحدى الدول الأعضاء بمقترح لإنشاء هيكل شامل داخل الأمم المتحدة يركز على تعزيز التنمية المستدامة وتنفيذ الالتزامات المتعددة الأطراف. ومن شأن ذلك أن يحقق التنسيق بين المؤسسات القائمة، وخصوصاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة التنمية المستدامة، إضافة إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وشددت هذه الدولة على دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مساعدة البلدان على تعزيز قدراتها في مجال البيئة، وحثت في هذا الصدد على تنفيذ خطة باي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات. وأشارت إلى أن الترتيب الهيكلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة يمكن أن يكون نموذجاً للمناقشة^(١٤٧).

٩٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، هناك عدد من أوجه التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة. فلجان الأمم المتحدة الإقليمية تقوم بالتنسيق الوثيق للخروج بتحليل مشترك يمثل مساهمة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتعمل وكالات الأمم المتحدة معاً في المنطقة الأفريقية من أجل مساعدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأشار إلى أنه

(١٤٤) *How Delivering as One Adds Value: Stories and Testimonies from Eight Programme Pilot Countries*

(جزيرة/يونيو ٢٠١٠). متاح في الموقع التالي:

http://www.undg.org/docs/11313/DaO-Thematic-Report_final.pdf

(١٤٥) اليابان، والمنظمة البحرية الدولية، وجهات أخرى.

(١٤٦) الولايات المتحدة الأمريكية.

(١٤٧) البرازيل.

بالرغم من أن تجربة اجتماعات التنفيذ الإقليمية كانت إيجابية، يمكن زيادة إدماج اللجان الإقليمية في عملية لجنة التنمية المستدامة^(١٤٨).

٩٥ - وعلى الصعيد الوطني، أشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن تنوع السياقات لا يجعل أي "مخطط أولي" للإطار المؤسسي مستصوبا ولا ممكنا^(١٤٩). وفي معظم البلدان النامية، لا يزال تنسيق وضع السياسات وتنفيذها فيما بين الوكالات ذات الصلة يشكل تحديا^(١٥٠). وأفاد معظم البلدان بوجود مجالس وطنية نشطة للتنمية المستدامة تشارك فيها المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، على الرغم من أن تمثيل الشباب لا يزال ناقصا في كثير من الحالات^(١٥١). وأفادت البلدان التي ليس لها مجالس وطنية للتنمية المستدامة بوجود عدة آليات تنسيق مشتركة بين الوزارات. ومن المتفق عليه أن إشراك المجالس الوطنية للتنمية المستدامة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر التي تضطلع بها البلدان يتسم بالفائدة وينبغي تشجيعه.

٩٦ - وتتوقف الفعالية العامة للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة على عوامل كثيرة (اقتصادية واجتماعية وبيئية) وعلى الحوكمة الفعالة في ظل الظروف الوطنية. وتجسد الاستراتيجيات التي تتسم بالفعالية النهج القائمة على المشاركة في التنمية والتنفيذ، وتدمج مختلف أبعاد التنمية المستدامة بشكل فعال، وتتمتع بموارد كافية. ويمكن لخطط التنمية الوطنية واستراتيجيات النمو والحد من الفقر، التي تربط بعمليات الميزانية وتوضع ضمن سياق رؤية البلد للتنمية المستدامة في الأجل الطويل، والتي تربط أيضا على نحو استراتيجي بالخطط القطاعية وتستكمل بالخطط دون الوطنية، أن تكون ذات فعالية كبيرة^(١٥٢).

٩٧ - وكثيرا ما يكون نطاق عمل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ضيقا جدا، حيث لا يركز إلا على القضايا البيئية. أما الجوانب الثقافية والسياسية والاجتماعية - الاقتصادية فلا تنعكس فيها على نحو واف دائما. فعلى سبيل المثال، رغم أن جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تعتمد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة أو عملية تخطيط تلتزم بمبادئ التنمية المستدامة، يشير استعراض استراتيجية موريشيوس للتنفيذ الذي

(١٤٨) الاجتماع الأول المعقود بين الدورات للجنة التحضيرية، بيان مشترك مقدم من اللجان الإقليمية.

(١٤٩) البرازيل.

(١٥٠) موريشيوس، وجهات أخرى.

(١٥١) المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب من خلال مجموعة الشباب في المؤتمر.

(١٥٢) تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، متاح على الموقع الشبكي

http://www.uneca.org/eca_programmes/sdd/documents/

يجري كل خمس سنوات إلى أن عملية التخطيط المتكامل تحتاج إلى تحسين^(١٥٣). وقد أخفقت معظم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في غرب آسيا في تحديد الترتيبات المؤسسية والإدارية المثلى اللازمة لتنسيق وتنفيذ خطط عملها التي كثيرا ما تكون غير متوافقة مع الاستراتيجيات القطاعية الأخرى^(١٥٤).

٩٨ - ومن أجل دعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، اقترحت إحدى الدول الأعضاء إنشاء آلية مستقلة لاستعراض الأقران تستفيد من خبرة الدول الأعضاء ويكون من شأنها أن تساعد البلدان في تحديد الثغرات والتصدي للتحديات التي تواجهها في تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة^(١٥٥).

٩٩ - وتقوم الحكومات المحلية ودون الوطنية بدور حاسم في إدماج السياسات الوطنية للتنمية المستدامة في البرامج المحلية العملية المتعلقة بالتخطيط والإدارة في المدن والأرياف، إلى جانب تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني في هذه البرامج^(١٥٦). وقد شدد الفصل ٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ على أهمية دور السلطات المحلية في تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. ومنذ عام ١٩٩٢، تقوم آلاف البلديات في جميع أنحاء العالم بوضع وتنفيذ استراتيجيات محلية لجدول أعمال القرن ٢١، قد لا تصنف دائما على أنها تدرج فيه، لأنها تطورت وأعدت تركيز أنشطتها في ظل برامج مختلفة.

١٠٠ - وزادت، منذ عام ١٩٩٢، بشكل كبير مشاركة المجموعات الرئيسية في عمليات اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وقد صنفت المشاركة في وضع السياسات باعتبارها الشكل الأكثر شيوعا من أشكال المشاركة عموما، تلتها جلسات الاستماع العامة، والشراكات، والانضمام إلى الأفرقة العلمية. وكذلك صنفت معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين تحضيريا للاجتماعات الدولية في أعلى رتب المشاركة (الشكل السابع).

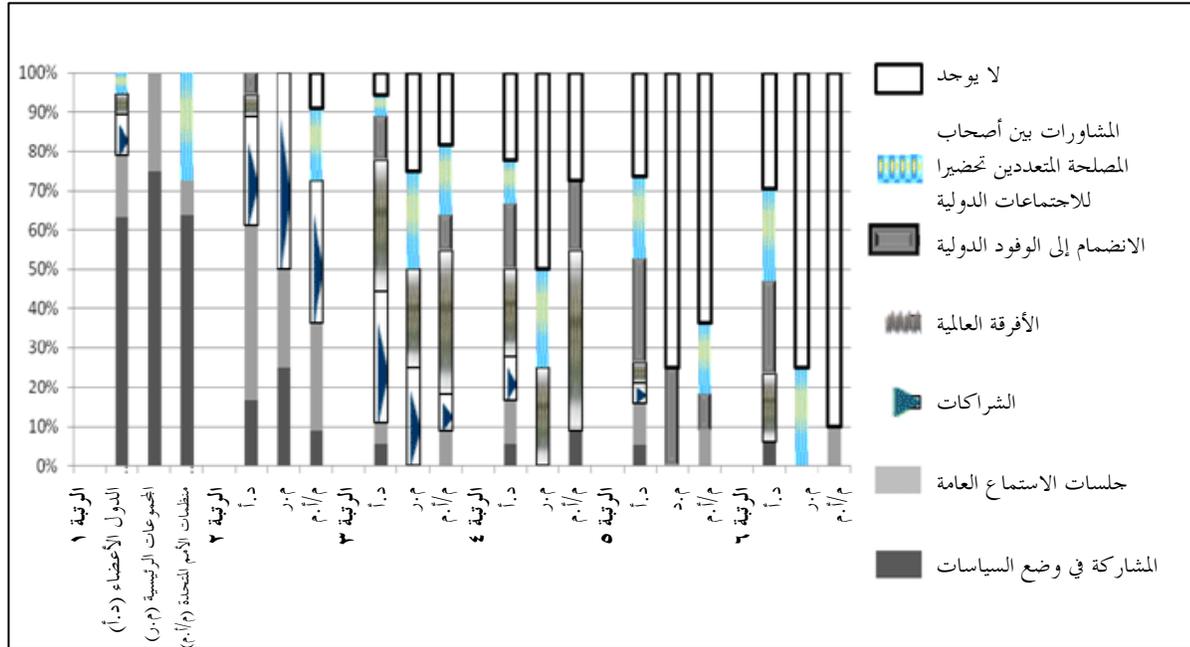
(١٥٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

(١٥٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(١٥٥) جنوب أفريقيا.

(١٥٦) اللجنة الثانية للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، بيان قدمته إسرائيل.

الشكل السابع
يرجى تبيان أشكال مشاركة المجموعات الرئيسية في اتخاذ القرار الأكثر شيوعا في بلدكم من بين
الأشكال التالية



١٠١ - وأفادت جميع الدول الأعضاء تقريبا بوجود تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية. وكثيرا ما أفادت البلدان المتقدمة النمو بوجود تعاون مع النقابات العمالية والسلطات المحلية وقطاع الأعمال التجارية والصناعية والأوساط العلمية والتقنية. وأشارت البلدان النامية في أكثر الأحيان إلى التعاون مع النساء والشعوب الأصلية والمزارعين. ويجري التشاور مع الشباب في عدد أقل من الحالات، ولكن أشارت إليهم البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فضلا عن منظمات الأمم المتحدة. وتنحو منظمات الأمم المتحدة إلى الوصول إلى جميع القطاعات التسعة للمجموعات الرئيسية على أساس أصناف الأنشطة التي تضطلع بها، ولكنها أفادت في معظم الأحيان بوجود تعاون مع قطاع الأعمال التجارية والصناعية أو مع الأوساط العلمية والتقنية.

١٠٢ - وتتعاون المجموعات الرئيسية عموما مع البلد أو البلدان التي تهم منظماتها، وقد أفادت أيضا بوجود تعاون مع منظمات الأمم المتحدة، وكذلك فيما بينها. وتشكل زيادة التعاون فيما بين بعض المجموعات الرئيسية على الصعيد الدولي تطورا هاما وهي تعزز دورها وصوتها في المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة.

باء - عوامل النجاح

١٠٣ - تعد الإصلاحات المنهجية التي تتعلق بالمؤسسات والحوكمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل الأمثلة عن الأطر المؤسسية الفعالة التي تساهم في تحقيق نتائج إيجابية كبيرة الأهداف الإنمائية للألفية، واستحداث النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ وتنظيم المجلس الدولي للتعددين والفلزات وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، والاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)^(١٥٧)؛ والاستفادة الفعالة من اللجان الإقليمية.

١٠٤ - وتتضمن الدروس ذات الصلة توصيات للبناء على المؤسسات القائمة؛ وتعزيز التعاون والتلاحم والكفاءة والفعالية في الشراكات؛ وضمان وصول الجمهور بشكل مجد ومنصف إلى المحافل الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة من خلال تكييف وهيكلتها عملياتها بطريقة تعزز الشفافية وتيسر مشاركة الفئات التي قد لا تملك الوسائل التي تمكنها من المشاركة دون التشجيع والدعم.

١٠٥ - وينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تعزز تعاونها مع اللجان الإقليمية والجهات الأخرى فيما يتعلق باتخاذ القرارات ومن أجل الاستفادة من مشاركة العديد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها في تنفيذ القرارات الحكومية الدولية. وعلى الرغم من أن للجنة التنمية المستدامة سجلا حافلا في مجال إشراك المجتمع المدني في مداولاتها، ينبغي لها أن تبذل جهودا إضافية لإشراك منظمات المجتمع المدني في البلدان النامية^(١٥٨). وقد أشارت عدة ردود إلى أن لجنة التنمية المستدامة مكلفة بمجموعة واسعة جدا من مسائل السياسات العامة التي قد يكون من الأفضل إدماجها في مختلف الهيئات الأخرى ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، يمكن تعزيز وظيفتها بوصفها منتدى للتنمية المستدامة عن طريق إيلاء مزيد من الأهمية للأحداث الجانبية، ومركز التعلم، والاجتماعات غير الرسمية^(١٥٩).

١٠٦ - وقد استخلص عدد من الدروس المحددة من التجربة على الصعيد الوطني: هناك حاجة إلى قدر أكبر من التعزيز المؤسسي من خلال بناء القدرات؛ وحتى المؤسسات القوية نفسها لا تستطيع تحقيق التنمية المستدامة في غياب آليات التنسيق المناسبة والفعالة؛ وينبغي أن

(١٥٧) اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنتدى أصحاب المصلحة من أجل مستقبل مستدام.

(١٥٨) الهند.

(١٥٩) السويد.

تتولى وزارات قوية شاملة لعدة قطاعات، من قبيل وزارات المالية أو التخطيط، قيادة أو رئاسة آليات التنسيق لكي تكون فعالة^(١٦٠).

١٠٧ - ويمكن لهذه الدروس أن تكون هامة للجنة التنمية المستدامة لأن هذه الأخيرة لا تجذب إلا أقساما معينة من الحكومات ولأن وزراء ووزارات المالية والتخطيط ليسوا من المشاركين فيها بكثرة. ومن ناحية أخرى، أخذ البروز المتزايد لتغير المناخ والاقتصاد الأخضر على جدول الأعمال الدولي يوضع جدول أعمال التنمية المستدامة على مرأى واضح من وزارات الاقتصاد.

١٠٨ - وقد تم تسليط الضوء على إقامة الشراكات والحوار والمشاركة العامة من خلال العمليات التشاورية، التي تتم في كثير من الأحيان عن طريق المجالس الوطنية للتنمية المستدامة، بوصفها وسائل فعالة للغاية من أجل تعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد أجابت معظم المجموعات الرئيسية ومنظمات الأمم المتحدة بأن توفير الموارد المالية والبشرية والاستشارية التقنية الأساسية من أجل دعم مجموعات أصحاب المصلحة للاضطلاع بمشاريع التنمية المستدامة يشكل هدفا أساسيا^(١٦١). ويعد تمكين الفئات الأكثر تضررا من جراء السياسات والقرارات من التحدث بأنفسهم^(١٦٢)، وإشراكهم في التنفيذ الملموس للمشاريع، وإتاحة الفرصة أمامهم لوضع جدول الأعمال والاضطلاع بدور رسمي في عمليات اتخاذ القرارات من الأمور الهامة^(١٦٣). وكثيرا ما تفتقر الحكومات المحلية إلى السلطة الدستورية والتشريعية أو القدرة اللازمة على جمع الموارد الضرورية لمعالجة المسائل التي تؤثر مباشرة في مجتمعاتها المحلية. ومن شأن زيادة الالتزام السياسي الوطني بالخطط المحلية لجدول أعمال القرن ٢١ أن تعزز مشاركة السلطات المحلية والمجموعات الرئيسية الأخرى في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة^(١٦٤). وقد أشير إلى اتفاقية آر هوس بوصفها إحدى الوسائل الأكثر فعالية لتعزيز المشاركة، باعتبار أنها تضمن حق كل شخص في الحصول على المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات^(١٦٥).

(١٦٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(١٦١) الاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنظمة البحرية الدولية.

(١٦٢) أهم المنظمات التابعة للمجموعة النسائية الرئيسية.

(١٦٣) الاتحاد الدولي لنقابات العمال، والصندوق العالمي للطبيعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

(١٦٤) موئل الأمم المتحدة.

(١٦٥) إيطاليا، ومنتدى أصحاب المصلحة من أجل مستقبل مستدام، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.

جيم - التحديات

١٠٩ - تشمل بعض التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الدولية ما يلي: الافتقار إلى الإرادة السياسية، والقدرة المؤسسية، والقدرة التقنية؛ وشدة التنافس على الموارد المالية غير الكافية خلال أزمة مالية عالمية؛ وتعقيد جدول أعمال التنمية المستدامة واتساع نطاقه؛ ونقص التنسيق بين المنظمات والوكالات؛ وانخفاض مستوى المساءلة و تضارب المصالح؛ والتنافس بين الأولويات القصيرة الأجل والطويلة الأجل؛ وضعف أو غياب الرصد والإبلاغ والتقييم؛ وهئية أراضيات فعالة ومرنة للشراكات تيسر تبادل المعارف بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب^(١٦٦).

١١٠ - وتشمل بعض التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الوطنية ما يلي: الافتقار إلى ولاية أو التزام سياسي رفيع المستوى بإشراك أصحاب المصلحة؛ وضعف مشاركة المجموعات الرئيسية، ولا سيما النساء والشباب؛ وضمان التعاون الفعال والمستمر بين الوزارات؛ وتنوع التزامات البلدان بترسيخ التنمية المستدامة في المؤسسات الوطنية؛ وتحقيق توزيع متوازن للموارد المالية؛ وضمان التنسيق بين المؤسسات المحلية والوطنية؛ وأنماط الاستهلاك والإنتاج التي تتسم بانعدام الكفاءة والهدر.

دال - المخاطر

١١١ - تتعلق المخاطر الرئيسية على تحقيق نتائج ناجحة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعدم كفاية الإرادة السياسية لإصلاح الإطار المؤسسي القائم، والخلافات بين الشمال والجنوب وغيرها، والغياب العام للالتزام بالتعاون على الصعيد الدولي.

١١٢ - وبالنسبة لبعض الجهات، من السابق لأوانه الإعلان بوضوح عن القرار الذي ينبغي اتخاذه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالإطار الشامل للتنمية المستدامة، ولكن أغلب الجهات تتفق على أن المؤتمر سيتيح فرصة للتوصل إلى اتفاق على مجموعة من التدابير لإصلاح الحوكمة البيئية على الصعيد الحكومي الدولي. واقترحت جهات أخرى قرارات تنطوي على استعادة التوازن المؤسسي بين الدعائم الثلاث وتعزز القدرات اللازمة من أجل ضمان التنفيذ الفعال؛ وتوفير أساس مالي للعمل قوي ويمكن التنبؤ به؛ وضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في مهام اتخاذ القرارات؛ والعمل على التوصل إلى اتفاق بشأن رفع المسؤولية الرئيسية عن التنمية المستدامة على المستوى الدولي إلى أعلى مستويات اتخاذ القرار في النظام المتعدد الأطراف.

(١٦٦) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التقرير الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي.

١١٣ - وأشارت بعض الجهات إلى ضرورة الحفاظ على الدور القيادي للجان الإقليمية في تنسيق الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزه في سياق الإصلاحات التي تطبق على الإطار المؤسسي الدولي للتنمية المستدامة، وذلك حسب الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي الاستفادة من الفرص التي توفرها المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة.

سابعاً - آفاق المستقبل

١١٤ - تتضمن الردود على الاستبيان عدداً من المقترحات والتوصيات المفيدة للنظر فيها في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وهي ترد موجزة في وثيقة منفصلة منشورة على الموقع الشبكي <http://www.uncsd2010.org>. ويشار هنا إلى مجالات التقارب الواضحة وكذلك إلى المجالات التي يلزم إجراء مزيد من المناقشات فيها لتضييق هوة الخلافات في الدورة الثانية للجنة التحضيرية.

تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة

١١٥ - أعاد اجتماع اللجنة التحضيرية المعقود فيما بين الدورات التأكيد على الالتزام السياسي بمبادئ ريو وضمان تطبيقها بصورة أكثر اتساقاً وفعالية. ويلزم إجراء مزيد من المناقشات فيما يتعلق بكيفية قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بما يلي:

- (أ) تعزيز عملية اتخاذ القرارات المتكاملة استناداً إلى مبادئ التنمية المستدامة بوصفها مهمة تقع على عاتق الحكومة بأسرها؛
- (ب) دعم إطار للأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥ يركز على التنمية المستدامة؛
- (ج) مواصلة تعزيز التوعية والشفافية فيما يتعلق بتبادل المعلومات؛
- (د) ضمان المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات عند اتخاذ القرارات على صعيد القطاع الخاص.

تقييم التقدم المحرز والثغرات المتبقية

١١٦ - سجلت عملية وضع استراتيجيات وطنية متكاملة للتنمية المستدامة تقدماً. ورغم أن تعميم التنمية المستدامة في عمليات التخطيط الاقتصادي يتلقى الدعم على نطاق واسع، ثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل:

- (أ) ضمان أن تعكس محصصات الميزانيات الوطنية أولويات التنمية المستدامة بشكل كاف؛
- (ب) تعميق العمل المتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة، بما في ذلك نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية؛
- (ج) إدراج تقييمات للآثار المترتبة على الفئات السكانية الفقيرة والضعيفة؛
- (د) إضفاء الطابع المؤسسي على زيادة وصول الفئات الفقيرة والضعيفة إلى المعلومات؛
- (هـ) زيادة الاستثمارات في مجال العلم والتكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية في جميع البلدان؛
- (و) تعزيز الأنظمة والحوافز من أجل الوصول إلى إنتاج واستهلاك مستدامين؛
- (ز) الإلغاء التدريجي للإعانات الضارة بيئياً.

المسائل الجديدة والناشئة

١١٧ - لا جدال في أهمية تعزيز الدعم الدولي للبلدان الأكثر عرضة للتهديدات الناشئة للتنمية المستدامة مثل تغير المناخ وبناء القدرات في تلك البلدان. غير أنه ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهد من أجل:

- (أ) تعزيز الإنذار المبكر والتأهب للكوارث والحد من أخطارها؛
- (ب) زيادة بناء القدرات من أجل حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛
- (ج) زيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام وضمان الأمن الغذائي؛
- (د) إبطاء نسق إزالة الغابات وتوسيع نطاق الإدارة المستدامة للغابات؛
- (هـ) معالجة التحديات التي يطرحها التحضر السريع في البلدان النامية؛
- (و) تعزيز الروابط بين البحث العلمي والتعليم والسياسات؛
- (ز) ضمان أن تأخذ البحوث العلمية بالمعارف المحلية.

الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

١١٨ - لا يوجد توافق آراء بشأن تعريف الاقتصاد الأخضر ولا نموذج له. وإنما تختلف النهج تبعاً للأولويات الوطنية وسياقات السياسات. ويجب أن يفهم الاقتصاد الأخضر في

علاقته مع إعلان ومبادئ ريو، وتظل جداول أعمال التنمية والقضاء على الفقر محورية بالنسبة للبلدان النامية. ويمكن أن يسهم التقدم في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين بشكل كبير في الاقتصاد الأخضر.

١١٩ - وتشمل المجالات التي تتطلب إجراء مزيد من التحليل والمناقشة ما يلي:

(أ) القطاعات الخضراء بوصفها محفزات جديدة للنمو: ما هي الفرص المتاحة أمام شتى مجموعات البلدان وكيف يمكنها أن تستفيد منها؟

(ب) رفع مستوى الاستثمارات في البنية التحتية الخضراء، والطاقة الخضراء والقطاعات الأخرى: ما هي الخيارات المتاحة من أجل تعبئة الاستثمارات الدولية؟

(ج) المؤسسات والسياسات اللازمة لدعم الاقتصاد الأخضر: كيف يمكن تعزيز قدرات الحكومات على وضع وتنفيذ الحوافز الضريبية والأنظمة والتشريعات، والمشتريات المستدامة، والسياسات الرامية إلى دعم الصناعات الخضراء بوصفها محفزات جديدة للنمو؟

(د) تكاليف الانتقال، ولا سيما في الاقتصادات التي تعتمد على الموارد: ما هي احتياجات البلدان من أجل تقليل تكاليف التكيف الاقتصادي؟

(هـ) الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر: كيف يمكن لسياسات وتدابير الاقتصاد الأخضر أن تساهم على أفضل نحو في القضاء على الفقر وتحقيق والتنمية الاجتماعية؟

(و) الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا: كيف يمكن تأمين وصول جميع البلدان إلى التكنولوجيات اللازمة لاقتصاد أخضر؟

(ز) الاقتصاد المراعي للبيئة والتجارة: كيف يمكن تعزيز إمكانات تطوير المعايير البيئية ووضع العلامات البيئية لتحقيق الأهداف البيئية والمناخية مع تعزيز التنمية والتجارة.

الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

١٢٠ - اتفقت معظم الجهات على أن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة يحتاج إلى التعزيز، بما في ذلك تحسين التنسيق بين المؤسسات الدولية القائمة. وثمة حاجة أيضا إلى تحقيق المزيد من التقدم على الصعيدين الإقليمي والوطني.

١٢١ - وتشمل المجالات التي يلزم أن يجرى فيها مزيد من التحليل والمناقشة ما يلي:

- (أ) الحوكمة البيئية الدولية: هناك تأييد قوي لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واقتُرحت لهذا الغرض طائفة من الخيارات؛
- (ب) حوكمة التنمية المستدامة: تشمل الخيارات المقترحة تعزيز فعالية لجنة التنمية المستدامة في مجال دعم التنفيذ؛ وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه منتدى فعالاً للمناقشات المتعددة الأطراف لجدول أعمال التنمية المستدامة؛ وإنشاء هيكل شامل للتنمية المستدامة داخل الأمم المتحدة؛
- (ج) تعزيز التنسيق والاتساق والتعاون: تشمل الخيارات البناء على نموذج اتفاقيات المواد الكيميائية والنفايات؛ وتحسين الاستفادة من آليات التنسيق القائمة في الأمم المتحدة؛ وتنشيط التنسيق المشترك بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة؛
- (د) تعزيز الدور الرائد الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في تنسيق الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالتنمية المستدامة، حسب الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١؛
- (هـ) على المستوى الوطني، إنشاء أو تعزيز الآليات المؤسسية من أجل العمل المشترك والتعاون في جميع المحافظات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛
- (و) تعزيز قدرات السلطات المحلية، بما في ذلك ما يتعلق بتعبئة الموارد، بوصفها الجهات الفاعلة الرئيسية في تقديم الخدمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الأساسية؛
- (ز) البناء على التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالتنمية المستدامة وتنفيذها، بوسائل منها عمليات بناء القدرات المكيفة لتلائم مختلف المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة.